

2006

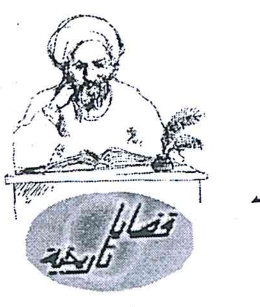
# جوانب من تاريخ المشروبات المسكرة بالمغرب الوسيط

مصطفى نشاط



منشورات الزمن

الكتاب الثـامن




# المؤلف : مصطفى نشاط


- أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب بوجدة؛
- رئيس شعبة التاريخ حاليا بالكلية نفسها؛
- عضو مجموعة دراسات الديمغرافية التاريخية.


## صدر للمؤلف

- إطلالات على تاريخ المـغـرب خـلال العـصـر المـريني، منشورات كلية الآداب بوجدة 2003؛
- نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الإيطالية المغربية في العصر الوسيط، مكتبة الطالب بوجدة 2005؛
- له مقالات تاريخية بدوريات ومجلات وطنية.



**المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي**

**المشرف : إبراهيم القادري بوتشيش**

**الإخراج التقني : خديجة فارس**

الإيداع القانوني: 1465 / 2006

ردمك: 1 - 68 - 408 - 9954

طبع: مطبعة النجاح الجديدة ـ الدارالبيضاء

توزيع: سبريس

الإدارة والتحرير: 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف + الفاكس : 44 98 29 37 212 00

البريد الإلكتروني: mazzaman@menara.ma / az_zaman@hotmail.com

كل الآراء والأفكار الواردة في "إصدارات الزمن" لا تعبر بالضرورة عن رأي "الزمن"

# تمهيد



من تحصيل حاصل القول بأن البحث في التاريخ السياسي المغربي حظي باهتمام الباحثين، أكثر من غيره من باقي التواريخ. بينما تبقى مساحات واسعة من تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي شبه مجهولة، لقلة مادتها المصدرية، مما يشرح عزوف الباحثين عن الخوض فيها، أو لأن ما توافر عنها من إشارات، يتصل بالمسكوت عنه الذي لا تغيب حساسيته، وحتى هذه الإشارات، لا تتجاوز -في غالب الأحيان- الاقتضاب والتلميح.

ومن بين المواضيع التي قد تنسحب عليها هذه الملاحظة، والتي لها علاقة بالمحظور، موضوع حضور المشروبات المسكرة في تاريخ المغرب. ومن أجل مراقبة فعل هذه الظاهرة، فضلنا حصرها في الحقبة الوسيطية من هذا التاريخ.

نستعمل -هنا- مفهوم العصر الوسيط، ونحن واعون بما يطرحه من جدل بين المهتمين بالتاريخ عموما، وخاصة منه ما يتعلق بالتحقيب ومعاييره. فمن الصعب إيجاد معايير تحظى بإجماع المهتمين حول

مسألة التحقيب، نظرا لتعقدها باختلاف المقتضيات الثقافية والسياسية. وبدون الخوض في هذه المسألة الشائكة، فإن استعمال مفهوم العصر الوسيط في هذه الأوراق، لم يتم إخضاعه للمعيار الحضاري، ولا لمعيار التشكيلة الاجتماعية، كما أنه لا يستدعي نفس الفترة المسماة عصرا وسيطا في التاريخ الأوروبي، إيمانا منا بأن للتاريخ المغربي خصوصياته، وتمفصلاته، وتموجاته المميزة له. وإذا ما جاز التبسيط، فهو هنا ينطلق من الفتح الإسلامي للمنطقة في القرن الأول الهجري، لما حمله دخول الإسلام إليها من قيم ومبادئ سامية، أحدثت خلخلة في المجتمع وبنياته، وينتهي باحتلال البرتغاليين لسبتة في مطلع القرن 9هـ/15م، باعتباره تتويجا لمسلسل ضارب في العلاقات المغربية الأوروبية، انطلق مع هزيمة العقاب في بداية القرن 7هـ/13م، وكرس في نهاية المطاف التفوق الأوروبي بالحوض الغربي للمتوسط.

أما مفهوم المغرب، فهو من المفاهيم المطاطة التي خضعت لمدى قوة السلطة الحاكمة أو ضعفها في مراقبة المجال. لهذا، وتفاديا لنقاش غدا تقليديا بين الدارسين حول المفهوم نفسه، فالمقصود هنا مجال المغرب الأقصى، كما ورد عند ابن أبي زرع الذي يعد -حسب علمنا- أول من أرخ له باعتباره وحدة سياسية وجغرافية.

ومن المفارقات اللافتة للانتباه في تاريخ المغرب الوسيط، ذلك الانفصام الملحوظ بين واقعين وخطابين؛ أحدهما يدعو إلى محاربة المشروبات المسكرة، والآخر يقر بوجودها بين بعض المكونات الاجتماعية. وبما أن القاعدة الشرعية واضحة في موقفها من التعاطي للمسكرات، فإن هذه الأوراق تروم النبش في آفة اعتملت في تاريخنا، ليس من مرجعيتها الشرعية، ولكن من حيث هي حقيقة سجلتها المصادر المغربية الوسيطية، ووجب الإنصات لها في بعدها التاريخي، وبالتالي، فالزاوية التي نطل من خلالها على ظاهرة المسكرات، تستند بداية ونهاية إلى المقاربة التاريخية، وذلك دون أن ننكر أن التعاطي لها، ظل استثنائيا في تاريخ المغرب الوسيط، ولم يرق إلى مستوى القاعدة، إذ إن المسكرات -إلى حدود دخول المعمرين الفرنسيين إلى المغرب- لم تكن من المواد العادية والمتداولة على الموائد، وقد ظل الحصول عليها وتناولها، يتم في إطار نفس الأجواء التي تطلب فيها المحظورات.

على أن استحضار موضوع المسكرات بالمغرب الوسيط، بالاتكاء على الإشارات المصدرية، وجمع شتاتها، قد لا يخلو من طرافة وفائدة، شأنها في ذلك شأن آفات أخرى نخرت المجتمع المغربي وتحتاج إلى إماطة النقاب عنها، مثل تاريخ الرشوة، وتدبير المال العام ومظاهر انزلاقاته، والبغاء، والتسول، وتعاطي الحشيشة

ولا شك في أن منطق التاريخ يفيد بأن الشعوب تتعلم من صفحات تاريخها السوداء أكثر من صفحاته الناصعة.

إن التاريخ كما قرر ابن خلدون «فن غزير المذهب جم الفوائد شريف الغاية... حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا»، وبالله التوفيق.

❖ ❖ ❖



# على سبيل التقديم

تستخلص معظم الخمور من العنب، والكرم: «شجرة العنب، جمعها كرمة، وهي الدالية، والأصل في تسميتها الكرم، ثم خففتها العرب إلى كرم للدلالة على هذه الشجرة لكثرة خيراتها وسهولة قطفها»[1].

وتمثل زراعة الكروم إحدى الزراعات القديمة بالمغرب. جاء عند بلينيوس الشيخ، أنها سادت ببعض الجبال خلال فترة سيطرة الفنيقيين على السواحل المغربية. ثم توسعت زراعتها في العصر الروماني، حسبما تشهد عليه بعض نتائج العلوم المساعدة للتاريخ. فقد كشفت النميات عن نقود رومانية ضربت بالمنطقة تحمل رسوما للعنب، ومن ذلك نقد لبوخوس الشاب (49–33 ق.م) ضربه بسيكا "Siga" ليس بعيدا عن مصب واد تافنا، كما تم العثور على نقود رومانية تحمل الرسوم نفسها بروسادير -مليلة-، وبليكسوس، وبشالة. ومن المحتمل -من خلال بعض الأنفورات المكتشفة بروما- أن

تكون خمور موريطانيا الطنجية، أخذت طريقها -على الأقل- كهدايا نحو عاصمة الإمبراطورية الرومانية[2].

ولما فتح المسلمون بلاد المغرب، وجدوا سكانها يتعاطون لزراعة الكروم، ويحولونها لخمور. فعندما عيّن الخليفة عمر بن عبد العزيز واليه إسماعيل بن أبي المهاجر على المنطقة «... كانت الخمر بإفريقية حلالا، حتى وصل هؤلاء التابعون فبيّنوا تحريمها»[3]. وبعد مدة من استقرار الفاتحين ببلاد المغرب، استمر بعض سكانها في معاقرة الخمور، وأقيمت لها منتزهات خاصة، وقال في هذا أحد الشعراء يلتمس من الحاكم الأغلبي السماح له بتناول الخمور بالقيروان، على غرار ما كان سائدا برقادة:

يا سيد الناس وابن سيدهم ومـن إليه القلوب منقادة

ما حرم الشرب في مدينتنا وهو حلال بأرض رقادة[4].

وتفيد رواية الواقدي، أن حاكم وجدة الملقب بـ"الأبلق الفرطاس"، أثناء الفتوحات الإسلامية للمنطقة، كان «مولعا باللذائذ والخمر والطيب والنساء»[5].

وبعد أربعة قرون من دخول الفاتحين إلى المنطقة، تسجل المصادر بعض الحالات لمعاقرة الخمور، وقد ألّف "الرقيق القيرواني" المتوفى ما بعد 417هـ كتابا، سماه "قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور" لفضح المشتغلين في صناعة الخمور.

## الهوامش

1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة كرم، دار صادر، ط.1، 1990، ص. 510.

2 - Léquément, Le vin africain à l'époque impériale, in Antiquité africaine, N° 16, 1980, P.189 .

3- ابن عذاري، البيان المغرب، الجزء 1، ص.48.

4- الحميري (محمد) الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ص. 271.

5- الواقدي (محمد)، فتوح إفريقيا، ملتزم الطبع والنشر، تونس 1966، ج.2، ص. 110.



# المبحث الأول
# جوانب من جغرافية
# الخمور بالمغرب الوسيط

## أ- زراعة الكروم بالمغرب الأقصى

قبل اختيار المكان الذي اتخذ لتأسيس فاس، قام الناس بمباشرة عملية البناء بجبل زلاغ حيث «غرسوا الزيتون والكرم والأشجار»[1]. وبعد هذه الإشارة المرتبطة بنهاية القرن الثاني الهجري، توالى ذكر زراعة الكروم بالمصادر، ولا سيما الجغرافية منها. ففي منتصف القرن الرابع، تحدث ابن حوقل عن وجودها بحوض سبو[2]. وفي القرن الخامس الهجري أشار البكري إليها بمنطقة سجلماسة[3]. وتعددت إشاراتها في العصر الموحدي، فقد توزعت بين تادلا وتارودانت وبلاد رجراجة ووادي ماسة ونواحي سلا وجبل درن وبلاد تازى ومكناسة وصفرو[4]. وفي القرن السابع تحدث ابن سعيد عن استمرار زراعة الكروم بحوض نفيس، بينما وجدت في القرن الثامن بأغمات وبآقر سلوين[5] وبأحواز فاس وبنفيس كذلك[6]. ومع نهاية العصر الوسيط، تحدث

الأنصاري -ابن سبتة- عن وجودها بقرية بليونش بضواحي المدينة[7]، ثم تكتمل الصورة عن جغرافية زراعة الكروم بالمغرب مع ما أورده الحسن الوزان. فقد ذكر كل المناطق السابقة، وأضاف إليها مناطق أخرى، معظمها موجود بالريف. وقد بدا من خلال كتابه أن اثنين وعشرين (22) منطقة بالمغرب الأقصى عرفت زراعة الكروم في القرن التاسع الهجري.

## ب- أنواع العنب

يستفاد من النصوص التاريخية أن العنب الأسود كان أكثر أنواع العنب انتشارا بالمغرب الوسيط، وإلى جانبه، وجد العنب الأبيض والأحمر. وكانت بعض المناطق تعرف زراعة الأنواع الثلاثة، كما كان الأمر عليه بمنطقة تازى. وقد اشتمل كل نوع من هذه الأنواع على أصناف مختلفة من الأعناب، كانت فقرية بليونش تحتوي على خمسة وستين بين رهط ونوع من الأنواع، وكان العنب أكثر الفواكه تنوعا بها[8]. وفي غياب إشارات مستفيضة عن أنواع العنب بالمصادر المغربية -التي تم الاطلاع عليها-، يطالعنا كتاب "عمدة الطبيب" لأبي الخير الإشبيلي المتوفى أواخر القرن الخامس الهجري بجرد مطول عن أنواع العنب التي سادت بالعدوة الأندلسية والمغربية. فالأسود أصناف،

ومنه العسلي الأسود -وقد أشار إليه الإدريسي بجبال درن- وهو «مائل إلى الحمرة قليلا، ومنه اللناط وهو عظيم الحب، أسود حالك بغبره، كأنه رش بغبار الدقيق، ومنه البجن حبه في قدر حب الباقلي في لون عصارة الشقائق، ومنه النغرين، وهو أردؤها، حبه في قدر الحمص، كثير النوى، قابض الطعم، عسر النضج، ومنه الخنزيري وحبه في قدر عيون البقر الصغير الأسود، وهو غليظ القشر، ينضج في الخريف ويعرف بالعبقري، وهو أصابع العذارى، ومنه القرشي وهو يشبه اللناط، إلا أنه أصغر منه، وهو حلو جدا، ومنه "أصابع" العذارى وهو كالبلوط، طويل، صلب القشر -وقد أشار إليه الإدريسي بتارودانت- ومنه الشوطي في قدر الكرسنة وأكبر قليلا، قابض جدا.

أما الأحمر فهو أنواع، منه الفتوحي وهو أعظم من أصابع العذارى وأطول، يشبه قلوب الديكة، أحمر قانئ القشر لا ينضج إلا في زمن الخريف، ويسمى أصابع القينات لأنه كأنامل مخضوبة بالحناء. ومنه الأبيض، وأنواعه أيضا كثيرة معروفة عند الناس»[9].

وعلى ذكر العنب الأبيض، فقد عرفت مكناسة بنوع منه شديد الحلاوة يدعى المتروءي، وفيه قال أبو عبد الله بن جابر:

لكني أقول دون سوء ما ... فاق الأعناب سوى المتروءي[10]

بينما اختصت هسكورة بإنتاج نوع من العنب الأحمر يسمى بلغة البلاد ببيض الدجاج لضخامة حبه[11]. ويشهد الوزان على أنه لم يذق عنبا في حياته أجود من عنب منطقة زلاغ، دون أن يحدد نوع هذا العنب.

## ج- صناعة الخمور:

كان جزء من إنتاج الكروم يحول مباشرة إلى تلبية الحاجيات الاستهلاكية، فيتناول العنب طريا، بينما كان الجزء الآخر منه يزبب، والزبيب هو ما جفّ من العنب خاصة، ويقال لما جفّ من سائر التمر زبيب إلا التمر، فإنما يقال له تمر[12]. وقد اشتهرت بعض المناطق بجودة زبيبها، مثل جبال درن حيث كان يزرع نوع من العنب المستطيل العسلي الذي لا يوجد نوى في أكثره، وكان يحظى بإقبال ملوك المغرب لرقة قشرته وعذوبة طعمه[13]. كما أن الزبيب كان من الأغذية الرئيسة لسكان هذه الجبال. أما منطقة سجلماسة، فقد عرفت بعنبها المعرش، ومنه ما لا يزبب إلا في الظل، ويعرف بالظلي، بينما يعرّض الباقي منه للشمس ليزبب، ونظرا لجودة زبيب سجلماسة، فإنه كان يُصدّر مع التمور إلى السودان[14]. والظاهر أن تزبيب العنب، ساهم في نمو ثروة بعض السكان، فهم في جبل لوكاي بالريف «أثرياء جدا لأنه ينتج كثيرا من العنب الذي يصنع منه الزبيب»[15].

أما الجزء المتبقى من إنتاج العنب، فكان يحول إلى خمور. وقد عرف بعضهم بامتهان حرفة "الخمار"، وهو الذي يشتري العنب ويعصره ليبيعه مسكرا[16].

وتبقى المعلومات ناقصة عن الخطوات العملية التي كانت تخضع لها صناعة الخمور بالمغرب الوسيط، فالأمر يتعلق بصناعة للمحظور، والمحظور -كما هو معلوم- غالبا ما يتم في أجواء الكتمان والسرية. كان الناس عموما يصنعون الخمور بمنازلهم، وخاصة الفلاحين منهم[17]. ولا شك في أن كتب الفلاحة تعج بالإشارات المتعلقة بطرق صنع النبيذ، ومعظم هذه الكتب ما يزال مخطوطا، ويحتاج إلى من ينفض الغبار عنه. ففي مخطوط معنون بـ"كتاب الفلاحة" لمؤلف مجهول، تم الحديث عن صناعة الزبيب وأصناف الشراب وتصفية النبيذ[18].

ومن خلال ما توافر من حصاد مصدري، نسجل أن عصر العنب بالريف كان يتم ابتداء من شهر شتنبر، وإذا نزل المطر عصر ما بقي من العنب خمرا وصامتا، أي عصير خمر مطبوخ، وكانت الخمر تعتق مدة خمسة عشر عاما، لكنها تصنع بعد تخمير قليل[19]، وأحيانا كانت العنب تخمر يوما وليلة فتستحيل إلى خمور[20]. ولعل أوفى إشارة عن صناعة الخمور بالمغرب

الوسيط، هي تلك التي أوردها الإدريسي عن شراب أنزيز لدى أهل سوس «يأخذونه من عصير العنب الحلو فيطبخونه ولا سبيل إلى شربه إلا أن يخلط بمثله ماء»[21].

ولا شك في أن صناعة الخمور، كانت تختلف باختلاف أنواع العنب المستعملة. كتب ابن غازي عن النوع المسمى المتروءي بمكناسة أنه «من قوته لا يستحيل خمرا إلا عند اعتدال الزمان، ومن غلوهم فيه أنهم يقولون أنه يستصبح بخمره»[22].

وتتحدث المصادر الموحدية عن انتشار نوع من الشراب المعتمد على العنب يسمى الربّ. فأهل درن لم يكونوا يستغنون عن شربه لشدة برد الجبل وثلجه. كما كان من الأشربة المقدمة في الحفلات الرسمية. فقد خرج الناس في عهد أبي يعقوب يوسف إلى البحيرة بظاهر مراكش حيث أطعمهم مدة خمسة عشر يوما، وكان يفد عليها كل يوم ما يفوق الثلاثة آلاف رجل، «وقد صنع ما تقدمه العادة به، نهر من رب ممزوج بالماء»[23]. نقرأ في "لسان العرب" «الرب الطلاء الخاثر، وقيل هو دبس كل ثمرة، وهو سلافة حثارتها بعد الاعتصار والطبخ»[24]، وتفيد القواميس الإسبانية المعنى ذاته تقريبا، فكلمة "Arrope" تعني العصير المحلى، وقد يكون من التمر أو من التين.

وقد تعاطى المغاربة للرّب في العصر الوسيط، حتى اشتهروا بها. ومما ورد بمصدر مشرقي أن عبد الله الهرغي تقي الدين، قاضي الرفض المغربي سنة 748، نظم ملغزا في البربر:

وما أمة سكناهم نصف وصفهم (أ) وعيش أعاليهم (ب) إذا ضم أوله (ج)

ومقلوب بالضم (د) مشروب جلهم وبالفتح (هـ) من كل عليه معـوله*

أما عن كيفية صنعه، فقد جاء في ثلاثة أبيات من قصيدة مطولة لأبي عثمان بن الشيخ أبي جعفر بن ليون التجيبي:

الرب طبخ صفو مـاء العنب بعد قعـود ثقلـه المجتنـب

للثلث في الطيب أو للربـع في العنب الرديء ذا البـاني رع

واطبخه مع مـاء يزاد وتزال رغوته مدة طبخـه اتصـال[25]

ويبدو من خلال حديث ابن القطان عن الرب أنه لم يكن من المشروبات المحرمة، كما أن الإدريسي اعتبره حلالا ما لم يبتعد به إلى حد السكر. غير أنه حصلت تجاوزات في

---

* ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة... دار الجيل، دت، ج.2، ص. 296.

أ- أي نصف اسمهم الذي هو البربر.

ب- ذوو الغنى واليسر.

ج - البر أو القمح.

د- الرب.

هـ- الرب سبحانه وتعالى.

استعماله، مما حوله إلى صنف من المسكرات. ذلك ما تكشف عنه دعوة المنصور إلى محاربته «فالناس تجوزوا في أمر الرب تجوزا أغفلوا فيه الاجتهاد»[26]. وكيفما كانت نتائج حملة المنصور في محاربة الرب، فالظاهر أنه لم ينجح في اجتثاثه نهائيا من المغرب. وظلت إحدى أبواب مراكش تحمل اسم "باب الرب" على عهد أبي ثابت المريني[27]، وهذا أبو العباس العزفي الذي اشتهر بخمرياته في العصر نفسه، يخاطب صاحبا له:

قل لأبي يحيى لنا حـــاجة    بالرب من صنعـــــة أربابــه

فابعثه لي صرفـــا بلا نقطــة    تكن أتيت الفضــل من بـــابه[28]

ولا نعدم الإشارات الدالة على الشبهة الناتجة عن عدم تمييز الحدود الفاصلة بين الخمر والرب، حتى إن أحدهم رفض استهلاك الرب نهائيا، رغم طمأنته بعدم وجود أي مسكر به*

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة المشتبهة بين استعمال الرب والخمر، استمرت بالمجتمع المغربي في العصور الحديثة. فقد أوصى أحد متصوفة العصر السعدي باجتناب ثلاثة لأنها تجر إلى ثلاثة: «اتركوا شرب الرب لئلا يجركم إلى شرب الخمر، واتركوا

* أحمد البوعياشي، مناقب أبي يعقوب الزهيلي، ضمن حرب الريف التحريرية، ج.1، ص.311.

** نشر المثاني، الرباط، 1986، ج.3، ص.235.

الاشتغال بصنعة الكيمياء لأنها توقع في الغش والتدليس، واتركوا مجالسة العجائز فإنها تجركم إلى الصغائر منهن»[29]. واتهم أحد الأئمة بشفشاون بشربه للخمر المسمى بالمنطقة "رب الفقيه اعمر"**.

ولم تقتصر صناعة الخمور بالمغرب الوسيط على العنب، بل قامت على مواد أخرى، مثل العسل. ففي منطقة سوس، كان النبيذيون يلقون «على الكيل منه خمسة عشر كيلا من الماء، وحينئذ يأتي نبيذا، وإن كان الماء أقل من ذلك بقي حلوا ولا يبخل إلا بالماء الشديد الحرارة، ولونه أخضر في لون الزمرد»[30]. كما قامت صناعة الخمور بسبتة على قاعدة العسل. فالعاملون في تربية المرجان، كانوا مغرقين في حياة المجون «وينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الإسكار العظيم»[31]. بينما لجأ البعض الآخر إلى الذرة لصناعة الخمور، فخمر العسل «يعمل من الصداع ما لا يعمله نبيذ الذرة وغيره من الأشربة»[32]. ومن المعلوم أن المهدي بن تومرت أورد فصلا كاملا بكتابه "أعز ما يطلب"، سماه كتاب "تحريم الخمر"، وذكر فيه مختلف المواد التي كان الخمر يصنع منها، ومما ورد فيه أنها داء وليس دواء، وتتمثل هذه المواد في العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير[33].

ويبدو من خلال بعض النوازل المرتبطة بتاريخ المغرب الوسيط، أن صناعة الخمور كانت تقوم كذلك على الطرطار، وهو النبات الذي ينبت في الخمر، وكان يستخدم أيضا في صباغة الأصواف(34). ورد في معجم دوزي أن طرطر «دردي وهو رسوب الكدر في أسفل دن النبيذ»(35). وترتر في العربية هي: ما يرسب من الخمر في الدن «وترتر الرجل، تعتعه. وفي حديث ابن مسعود في الرجل الذي ظن أنه شرب الخمر، فقال: ترتروه ومزمزوه أي حركوه ليستكنه هل يوجد منه ريح الخمر أم لا. قال أبو عمرو هو أن يحرك ويزعزع ويستكنه متى يوجد منه الريح ليعلم ما شرب»(36).

وإضافة إلى الطرطار، يبدو أن بعضهم حصل على الخمور من خلال الخلط بين بعض المواد، مثل العسل واللبن بعد تخميرها، أو خليط الورد والسكنجبير وشراب السريس(37). بينما لجأ البعض الآخر إلى استعمال الخل أو النضوح للحصول على الخمور. وهو ما يستنتج مما أورده ابن الحاج العبدري في حديثه عن "نية" الزيات وبعض "انزلاقاته"، الذي دعا إلى التحرز من «شراء الخلول التي عصرت أولا بنية الخمر، ثم فسدت على صاحبها فصارت خلا». كما سجل بأن «مما عمت به البلوى» في زمانه أن «بعض الناس يستعملون النضوح وصفات الخمر فيه بينة لا شك فيها ويدّعون مع ذلك أنه نضوح ويجري ذلك بينهم مجرى غيره من الأشربة الجائزة والخلول وغيرها»(38).

من حصاد ما سبق من الإشارات، وخاصة ما ورد منها عند الوزان، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- إن جغرافية زراعة الكروم بالمغرب الوسيط لم تكن متطابقة مع جغرافية صناعة الخمور والتعاطي إليها. فبعض المناطق عرفت بزراعة الكروم، لكن لم تكن تعصر الخمور بها، مثل جبال البرانس، وسكان جبل وردان «لم يكن أحدهم يفكر في صنع الخمور لأنهم لا يشربونها، ولو أنهم كانوا مجاورين للريف الذي كان بعض سكانه يعاقرونها»[39].

- إن بعض السكان كانوا يتعاطون لصناعة الخمور للاستهلاك الذاتي، وليس بهدف بيعها[40].

- تعاطى اليهود بالمغرب الوسيط لصناعة الخمور بشكل لافت خاصة النوع الشهير بالماحيا (ماء الحياة). فقد وجدت بتازى خمسمائة دار لليهود، كانوا يعصرون بها خمرا في غاية الجودة «يقال إنها أجود خمور هذه النواحي كلها»[41]، وإلى حدود بداية القرن 16م، كان لليهود بباديس زقاق طويل تباع فيه الخمور[42]. كما كان «كل تسلية المدينة هو الخروج إلى البحر في الزوارق لشرب الخمر وتناول الطعام»[43].

- يبدو من خلال كتاب الوزان أن جبال الريف كانت أكثر المناطق المغربية استهلاكا للخمور بالمغرب الوسيط. ومبالغة من

المؤلف في التعبير عن كثرة استهلاكه لديهم، يذكر أن أهل جبل بني جنفن «كلهم سكِّيرُون يعبدون الخمر»[44]. كما يبدو أن الجهة الشمالية كانت عموما أكثر الجهات المغربية استهلاكا للخمور؛ فإضافة إلى الريف، انتشرت الظاهرة بناحية الهبط، حتى إنه من ضمن سكان منطقة أزجن «ليس منهم من يشربه»[45].

- نظرا لكثرة الطلب على الخمور بالريف، فقد أقيمت أسواق لها، كما كان الشأن في بني أحمد، وجبل منصور، وباديس[46]. ويبدو كذلك أن تناول الخمور قد تجذر ببعض المناطق بحكم العادة؛ فبأزجن كان الأغنياء يتمتعون بالامتياز الذي منحه إياهم الملوك القدامى، وهو «السماح لهم بشرب الخمر... وليس منهم من لا يشربه»[47].

يصرح الوزان بأنه لم يذكر من مساوئ المغاربة سوى « ما كان معروفا عند الناس ظاهرا للعيان»[48]. وفي سياق آخر يعترف بأنه «لولا ما يلزم المؤرخ من قول الحق»[49] لأغفل ذكر بعض هذه المساوئ. والواقع أنه بالرغم مما يشهد للوزان من نباهة وفضول المؤرخ، فلا يسعنا إلا أن نشير إلى بعض الحيثيات التي -لربما- أثرت على كتابته. منها بعده عن وطنه، والظروف التي كتب فيها مؤلَّفه، واستحضاره لواقع مغربي متآكل، مزقته الصراعات الوطاسية السعدية والتحرشات الإيبيرية، وما يفرزه

الترهّل من انطباع -قد يكون أحيانا زائدا- عن المظاهر المشينة التي تنخر الدولة والمجتمع، فضلا عن حضوره ببيئة مسيحية ترمز الخمور بها إلى دم السيد المسيح.

- يبدو أن ظاهِرة التعاطي للخمور انتشرت بالحواضر الكبرى كفاس ومراكش وسبتة. فقد كانت فاس متوافرة على فنادق أواخر العصر الوسيط تقوم بها تجارة للخمور بترخيص، ومن دون إزعاج السلطة القائمة[50]. وفي مراكش، نستوقفنا إشارة للتيفاشي -وهو معاصر للدولة الموحدية- عن نسائها اللائي كن «متهافتات على النبيذ، شديدات التشغف به، لا يحصلن إلا عليه ومن أجله»[51]. أما بالنسبة لسبتة، فإن انتشار الخمور بها يفسر بأهمية زراعة الكروم بظاهرها في قرية بليونش، وبكونها أهم مرسى بالمغرب الوسيط، مما جعلها قبلة للتجار الأوروبيين الذين كانوا يصرفون سلعهم بها، بما في ذلك الخمور.

- نختم هذه الملاحظات بما تورده المصادر الموحدية الرسمية عن انتشار الخمور بين صفوف القبائل التي شكلت أساس العصبية المرابطية، حتى إنه «صارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير وصاحب خمر وماخور»[52].

والواقع أن الصورة التي قدمتها "الأسطغرافية" الموحدية عن المرابطين، لا تخرج في كثير من أهدافها عن التجريم والتشنيع.

فظاهرة معاقرة الخمور بالمغرب كانت سابقة للمرابطين، كما لم تكن منعدمة أو ضعيفة زمن الموحدين، بل لربما، تفاقمت عصرئذ عمّا كانت عليه في العصر المرابطي.

ولم تقتصر الخمور التي راجت بالمغرب الوسيط على الإنتاج المحلي، بل إن قسطا منها كان يأخذ طريقه إليه من أوربا المتوسطية.

### د- تسلل الخمور الأوروبية إلى المغرب الوسيط:

بالرغم من الصراع الذي طبع العلاقات المغربية الأوروبية في العصر الوسيط، باعتباره امتدادا للصراع بين "دار الإيمان" و"دار الكفر"، فإن أعدادا من الأوروبيين المسيحيين تدفقوا نحو المغرب، في إطار اتفاقيات، جمعته بالدول الأوروبية، وقنّنت حضورهم به.

وقد اتخذ الحضور المسيحي بالمغرب -في الغالب- ثلاث صيغ، وهي:

- العمل في سلك الجندية المغربية، مقابل أجور تؤديها السلطة للجنود المرتزقة. وكان علي بن يوسف بن تاشفين أول من استجلب الروم لخدمة الدولة المغربية[53]. وتشهد النصوص على أن حضور المرتزقة النصارى، استمر بالمغرب في العصر الموحدي، وبلغ قمته في العصر المريني، حيث وصلت أعدادهم إلى أربعة آلاف جندي على عهد أبي الحسن[54].

- الحضور التجاري: كان التجار الأوروبيون يقيمون بفنادق خاصة بهم داخل المدينة المغربية، حيث توافرت لهم كل شروط الإقامة من فرن وكنيسة... وخمارة. وكانت بسبتة وحدها -حسب الأنصاري- سبعة فنادق قبالة ديوان البحر. كما توفرت أصيلا والعرائش وسلا وأنفا بدورها على فنادق لصالح الأوروبيين[55]. وفي حالة عدم توفر المدينة المغربية على فنادق لهم، فإن السلطة المغربية كانت ملزمة بتوفير دور يأوون إليها[56].

ونظرا للظروف المشجعة على الاستقرار، وللحماية التي كانت تقدمها السلطة المغربية للتجار الأوروبيين، وللضمانات التي أقرها الشرع الإسلامي في التعامل مع أهل الذمة، فإن هؤلاء التجار توافدوا على المراسي المغربية، حتى إن بعضهم استقر بها لمدة طويلة، وبعضهم الآخر نجح في امتلاك دور خارج الفندق "Extra Fundicum" [57].

- العبيد "البيض" بالمغرب الوسيط: كانت الدول الأوروبية المتوسطية تبيع عبيدها للدول الإسلامية لبناء توازناتها المالية، ولم يكن من الصعب الحصول على العبيد "البيض" لانخفاض أثمانهم بالسوق الأوروبية[58]. ورغم أن تجارة العبيد كانت عملية مشروعة في تلك الفترة، فإن القرصنة ظلت أهم مصدر للحصول عليهم. وقد توزّع العبيد الأوروبيون بين عدة مدن مغربية، مثل فاس، وسبتة، وطنجة، وأصيلا، وباديس، وكدية غساسة. وتكفي

الإشارة في هذا المستوى إلى أنه تم افتكاك أسر 236 عبدا مسيحيا بمراكش سنة 711هـ/1313م[59].

لقد سمح هذا الحضور المسيحي الملحوظ -بمختلف صيغه- بتسلل الخمور الأوروبية نحو المغرب الوسيط. وكانت الخمور موجهة أصلا لتلبية حاجيات المسيحيين الموجودين بالمغرب، لأنها لم تكن موضع تجارة بين أوربا والمغرب، كما أن المعاهدات الموقعة بين الطرفين، لم تنص على تجارة الخمور. وجرت العادة على أن يتزود التجار الأوروبيون المتعاملون مع المغرب خلال رحلاتهم بكميات من الخمور. فقد سمحت جنوة، لكل من تاجر من الجنويين مع المغرب في القرن 7هـ/13م، بالتزود بخمسة عشر برميلا منها في حالة قضائه فصل الشتاء بالمغرب، علما بأن كل برميل يسع لثلاثين لترا[60]. كما سمحت البندقية لتجارها الذين يتوجهون إلى بلاد المغرب أواخر العصر الوسيط، بالتزود بثلاثة براميل من الخمور[61].

على أنه إذا كانت الخمور المذكورة موجهة للمسيحيين من التجار المتعاملين مع المغرب، أو للمقيمين منهم به، فإن جزءا منها تحول إلى المغاربة بطرق مختلفة. فقد كان بعض العمال المغاربة بديوان البحر يحصلون عليها من الأوروبيين على شكل هدايا[62]، كما كان بعض التجار الأوروبيين يلجؤون إلى بيع الخمور للمغاربة بحثا عن مزيد من الأرباح[63].

ونتيجة لتسلل الخمور الأوروبية إلى المغرب وتعاطي بعـ
المغاربة لها، فقد انتهى المطاف بتخصيص دكاكين بالفناد
الأوروبية لبيعها للأوروبيين، وللمغاربة على حد سواء، وكان
عملية البيع تتم تحت مراقبة وكلاء أو تجار تعينهم السلـ
بالمراسي[64]. ونظرا لتزايد الطلب على الخمور الأوروبية، فقد تطو
الأمر إلى شبه حركة تجارية، قامت بين الدول الأوروبية والمغرب
والتي لا نعدم إشارات عنها بالمصادر الأجنبية.

من نماذج ذلك أن التاجر المارسيلي كيوم أرنولد "Arnauld"
نقل كميات من الخمور إلى سبتة سنة 1238م في إطار عقد
تجاري جمعه بمواطنه برنارد ماندويل "Manduel"، وقد قدرت قيمة
العملية بمائة وأربعين دينارا فضيا[65]. وفي سنة 1250م، حمل أحد
التجار الجنويين كميات من الخمور إلى سبتة[66]. وحوالي سنة
1307م، نقل مركب كطلاني من برشلونة إلى أصيلا مجموعة من
السلع، من ضمنها الخمور[67]. وكانت سبتة -بحكم توافد التجار
النصارى عليها بكثرة في القرن 7هـ/13م- أول مدينة ببلاد
المغرب توصلا بكميات الخمور الأوروبية، وتقدمت في ذلك على
بجاية وتونس[68]. ويبدو أن مصادر حصول المغاربة على الخمور
الأوروبية لم تكن متوقفة على التجار النصارى فقط، بل حصل
عليها أيضا بعض المرتزقة المسيحيين العاملين في سلك الجندية

المغربية. فقد كانت مملكة أراغون تزود كل مرتزق لها بالمغرب ببرميل من الخمور عن كل خمسة أيام[69]. وكانت الخمور الأوروبية التي تسللت إلى المغرب مصنوعة بعدة دول، منها اليونان وصقلية وإيطاليا ومدينة مارسيليا، وكانت العملية تتم ضمن تجارة محظورة، لكنها مربحة في آن واحد. ورغم أن هذه الخمور الأوروبية كانت من النوع الرديء أو المتوسط، فلا شك أنها وجدت بالمغرب سوقا غير كاسدة، وفاقت أسعارها ما كانت عليه بأوربا[70].

لقد ذهب دارس معاصر إلى أن المرابطين تقاعسوا عن محاربة تداول الخمور، مما يطرح التساؤل حول درجة اعتراف دولتهم بصناعتها، ووصلت ظنونه إلى أنها تغاضت عن صناعة الخمور، وقد رجح ذلك لكثرة ورود النوازل عن بيع المسلمين الكرم للنصارى لاعتصارها خمرا، ثم لأن الفقهاء لم يتجاوزوا في ذلك أبعد من الكراهة[71]. والواقع أن النوازل التي طرحت مسألة بيع أصول الكرم للنصارى الذين كانوا يحولون ثمرتها إلى خمور، همت العدوة الأندلسية، وليس المغربية، ونعلم أن المسلمين كانوا على تماس مباشر ودائم مع النصارى بالأندلس. وقد كان ابن رشد الجد، ممن طرحت عليه مسألة بيع أصول الكرم للنصارى، وأفتى بشأنها عدم فسخ البيع، لأن العملية مكروهة لا تبلغ التحريم. ولا شك أن هذا الموقف ينسجم مع القاعدة الشرعية الداعية إلى عدم

التشدد مع أهل الذمة في الأمور التي تبيحها إياهم ديانتهم. مما يستوجب -حسبما يبدو- مراجعة الاحتمالات التي بنى عليها الدارس ظنونه، بصدد تغاضي الدولة المرابطية عن صناعة الخمور.

وكيفما كان الأمر، فالظاهر أن تجارة الخمور بين الأوروبيين والمغاربة، توسّعت أكثر في العصر المريني. ومردّ ذلك إلى أن التجارة المغربية الأوروبية شهدت عصرئذ تفتحا وكثافة، لم تبلغها في العصور المغربية الإسلامية السابقة، ثم إن المرينيين كانوا في حاجة ماسة إلى التجارة مع الأوروبيين باعتبارها من أهم المصادر المادية التي أسسوا عليها توازنات حكمهم، ولا سيما من خلال استخلاص الضرائب الجمركية. كما يبدو أن أعداد النصارى واليهود بالمغرب المريني، ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة مع باقي فترات العصر الوسيط. وتشهد إحدى النوازل على أن ظاهرة بيع أهل الذمة الخمور للمسلمين، تفاقمت في عهد أبي يوسف يعقوب المريني، مما دفع بعض الفقهاء إلى الإفتاء بأنهم «لا ذمة لهم فيما دون هذا، هو بيعهم الخمر للمسلمين وتمالؤهم عليه بعد النهي... فقتلوا لذلك وسبوا ببلاد مرين كلها حسبما ذكره الخزرجي قاضي باديس وغيرها من بلاد الريف»[72]. وقد كان هذا القاضي -حسب أحد المصادر المناقبية- قمة في النزاهة وفي رفض الرشاوى[73].

وتجدر الإشارة إلى أن مصدرًا يهوديا، وهو أنساب فاس، يجعل من

تورط اليهود في مسألة متعلقة بالخمور، السبب المباشر في نقلهم من فاس القديمة إلى فاس الجديد (المدينة البيضاء) على عهد أبي يوسف يعقوب[74].

ويبدو أن ظاهرة بيع أهل الذمة الخمور للمغاربة المسلمين، لم تزد إلا استفحالا. ولعل في هذا الإطار، يمكن أن نوطن الإجراء الزجري الذي أمر به السلطان أبو الحسن المريني، لما منع المسيحيين بيع «الخمر إلا ما يسوغ لهم، ومن ظهر عليه أنه باعه لمسلم أو استظهر به بولغ في عقوبته»[75]. ولا تمدنا المصادر -المطلع عليها - بنتائج الإجراء الذي اتخذه أبو الحسن، علما بأن الظاهرة ظلت مستشرية بالمجتمع، حتى إن ابن الحاج ندد بما يفعله بعض النصارى، إذ «يجعل الخل في أوعية الخمر ويبيعه للمسلمين، بل بعض ما لا يتحرز من المسلمين يفعل ذلك»[76]. والظاهر أن تجارة الخمور ظلت مصدر أرباح للأوروبيين وللسلطة المغربية آنذاك. فقد كانت العائدات المستخلصة من الضرائب المفروضة على تجارة الخمور توظف في أداء أجور المرتزقة النصارى العاملين بالدولة المغربية، أو تدفع لتغطية ديونها لفائدة الملوك المسيحيين[77]. كما أن الخمور شكلت مصدرا مغريا من بين مصادر الضرائب المحلية. ذلك ما يفهم من رواية طريفة أوردها ابن خلدون، نقلا عن شيخه أبي عبد الله الآبلي، الذي قال: «حضرت عند القاضي بفاس لعهد

السلطان أبي سعيد، وهو الفقيه أبو الحسن المليلي، وقد عرض عليه أن يختار من الألقاب المخزنية لجرايته، قال فأطرق مليا، ثم قال لهم: من مكس الخمر، فاستضحك الحاضرون من أصحابه... فقال: إذا كانت الجبايات كلها حرام، فأختار منها ما لا تتابعه نفس معطية، والخمر قل أن يبذل فيها أحد ماله، إلا وهو طرب مسرور بوجدانه غير آسف عليه»(78).

## هوامش المبحث الأول

1- ابن أبي زرع، روض القرطاس، طبعة 1972، ص. 30.

2- ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، بدون تاريخ، ص. 88.

3- البكري، المسالك والممالك، باريز، 1990، ص. 836.

4- ابن الزيات، التشوف إلى أهل التصوف ص. 243. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص. 227–230؛ ابن عبد ربه الحفيد، الاستبصار، ص. 140-186-193-210-211.

5- كتاب الجغرافيا، ص. 125.

6- ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص. 164 وص. 180؛

- الفقيه المرحوم المنوني، مسالك الأبصار، ضمن كتاب ورقات... ص. 299 وص. 304.

7- الأنصاري، اختصار الأخبار، الرباط، 1982.

8- الأنصاري، ص. 53.

9- أبو الخير الإشبيلي، عمدة الطبيب في معرفة النبات، تحقيق محمد العربي الخطابي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1990، ج. 2، ص. 274 وما يليها.

10- ابن غازي، الروض الهتون، الرباط، 1952، ص. 4.

11- الوزان، وصف إفريقيا، ج. 1، ص. 132.

12- عمدة الطبيب... ج. 1. ص. 352.

13- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص. 230.

14- البكري، المسالك والممالك، ص. 489.

15- الوزان، وصف إفريقيا، ج. 1، ص. 261.

16- التادلي، التشوف، الرباط 1984، ص. 201، الترجمة 69.

17- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، دار الشروق، 1983، ص. 242.

18- انظر فهرس كتب الطب الفلاحة والنبات المحفوظة بالمكتبة العامة بالرباط، أحمد الطاهري، فائزة البوكيلي، ومحمد حناوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، 2002. ويحمل المخطوط المشار إليه أعلاه رقم د. 1410.

19- الوزان، وصف إفريقيا، ص. 63 وص. 263.

20- التادلي، التشوف، ص. 243.

21- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص، 227.

22- ابن غازي، الروض الهتون، ص. 4.

23- ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص. 56.

24- ابن منظور، لسان العرب، مادة رب، ص. 406.

25- من هوامش محقق المن، ص. 114.

26- رسائل موحدية، تحقيق بروفنسال، الرباط، 1941.

27- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص. 391.

28- ابن الأحمر، نثير فرائد الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان، بيروت، ط.1، 1976.

29- الوفراني، نزهة الحادي، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، ص. 52.

30- ابن عبد ربه الحفيد، الاستبصار، ص. 212.

31- ابن حوقل، صورة الأرض، ص. 77.

32- المصدر نفسه والصفحة.

33- المهدي بن تومرت، أعز ما يطلب، طبعة الجزائر، 1985، ص. 355.

34- الونشريسي، المعيار، ج. 6.

35- تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية محمد سليم النعيمي، العراق، 1970، ج. 2.
36- لسان العرب، مادة ترر.
37- الونشريسي، المعيار، ج. 11، ص. 82.
38- المدخل...، دار الفكر، بدون تاريخ، ج. 4، ص. 94. وأما النضوح فهي ضرب من الطيب تفوح رائحته، انظر لسان العرب، مادة نضح، م. س. ص. 620.
39- الوزان، وصف إفريقيا، ص. 269.
40- نفسه، ص. 248.
41- نفسه، ص. 276.
42- نفسه، ص. 253.
43- مارمول، إفريقيا، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الرباط، 1989، ص.231.
44- الوزان، وصف إفريقيا، ص. 163، ومارمول، الصفحات: 246 و256 و263.
45- الوزان، وصف إفريقيا، ص. 238.
46- نفسه، ص. 163-253-256.
47- نفسه، ص. 238.
48- نفسه، ص. 72.
49- نفسه، ص. 182.
50- نفسه، ص. 183.
51- التيفاشي، نزهة الألباب، لندن، 1992، ص. 115.
52- المراكشي، المعجب، بيروت، 1998، ص. 126.
53- ابن سماك العاملي، الحلل الموشية، البيضاء، 1979، ص. 84.
54- الفقيه المرحوم المنوني، مسالك الأبصار، م. س. ص. 291.

55- Mas latrie, op. cit, pp. 171-172.

56- Amari (M), Diplomi del real archivio Fiorentino, Florence, P.4.

57- Canale (M.G), Nuova istoria della repubblica di Genova, Florence, 1860, T2 , p. 350.

58- Dufourcq, L'Espagne catalane et le Maghrib au 13 et 14ème siècle, P.U.F, 1966, p.551.

59- Verlinden (ch), L'ésclavage dans l'europe médievale. Bruges, 1955, T1, p. 611.

60- Byrne (E.H), Genoese shipping in the twelft' and thirteen centuries, Cambridge, 1930, p. 48.

61- Doumerc (B), Venise et la Bérbérie, Thèse du 3ème siècle, dactylographiée, Toulouse, 1981, P. 208.

62- (Mas) Latrie, op.cit, p. 203.

63- Doumerc, op.cit, p. 208

64- (Mas) Latrie, op.cit, p. 369.

65- العقد محنوظ بأرشيف Bouche de Rhône، مارسيليا، 1238، ص. 23.

66- Jehel (G), Les Gênois en Méditerranée occidentale, fin 11ème début 14ème siècle. Paris, 1993, p. 344.

67- Dufourcq, op.cit, p. 591.

68- Jehel, op.cit, p. 344.

69- Dufourcq, op.cit, p, p. 549.

70- Ibid, p. 549.

71- عز الدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي 1983، ص. 241.

72 - الونشريسي، المعيار، الرباط 1981، ج 2، ص. 250.

## المبحث الثاني

## الخمور والمجتمع بالمغرب الوسيط

دأبت المصادر العربية على التمييز بين فئتين اجتماعيتين، هما الخاصة والعامة، وكلاهما من المفاهيم المطاطة التي يصعب مراقبتها، نظرا لتعدد المعايير التي يمكن أن تتخذ في التمييز بينهما. ولعل صعوبة تحديد المفهومين تأتي -إضافة إلى عناصر أخرى- من كون التاريخ كتب أساسا من لدن الطرف الغالب، أي الخاصة، ولاسيما كتب التاريخ العام التي تعد من أكثر النصوص المصدرية حضورا بين أصناف المصادر، بل قد يختلف مفهومهما داخل نفس الصنف "الاسطغرافي" تبعا للحمولة العلمية، وللموقع الاجتماعي للمشتغلين عليه. وإذا ما جاز تبسيط المعايير التي يخضع لها التمييز بين المفهومين، فيمكن حصرها في ما يلي:

- **المعيار العلمي**: حيث يبدو الجهل صفة ملازمة للعامة، فهم «أهل الجهالة»[1] حسب ابن الحاج النميري، و«لا قريحة لهم... لما لهم من الجهل والغفلة»[2] حسب ابن عباد، بل إن أحد المؤرخين يدرجهم بدون تردد في «عداد البهائم»[3].

- **معيار السلطة والنفوذ:** ينضوي في صفوف العامة كل الأطراف التي لا سلطة لها في اتخاذ القرار. ولهذا تظهر دائما تابعة للخاصة التي تمتلك وحدها سلطة الفعل، وغالبا ما يرد ذكر العامة مقترنا بالتشنّجات أو الفتن التي يعرفها المجتمع، وملتصقا بأوصاف دونية، كالرعاع والدهماء والسفلة والأوباش والسوقة... فهي فئة متنطعة يجب ترويضها لأنها مجبولة على الفتنة، ومجلبة لها. وهذه الصورة التحقيرية للعامة، يمكن التقاطها من مختلف المصادر، بغض النظر عن جنسها واقتناع أصحابها، مما يدفع إلى التفكير في وجود توطين دوني شبه عام، لدى الخاصة عن العامة، لاسيما أن الكتابة بمختلف أنواعها كانت حكرا على فئة الخاصة.

فابن خلدون الذي كتب في التاريخ العام، لا يتردد في عدة مناسبات عن نعت العامة "بالأوغاد" أو "الغوغاء"، ويتحدث إبن الحاج النميري والعبدري في رحلتيهما عن "الأوباش" و"الهمج"، وابن الخطيب في مقامته عن "السفلة" و"الدهماء"، وفي نازلة أوردها صاحب المعيار عن العصر المريني، يصف أحد الفقهاء العامة "بالرعاع والأغفال"، ويتحدث ابن الحاج العبدري في كتابه حول البدع عن "الجاهل" و"الغافل"، بينما يستعمل ابن الأزرق في كتابه المدرج ضمن مؤلفات الأحكام السلطانية

لفظة "الأوغاد"، ويقابل ابن السكاك في كتابه عن الشرفاء بين هؤلاء و"الرعاع"[4].

- **المعيار الأخلاقي:** تظهر العامة -من خلال المصادر- بعيدة عن التأدّب وسمو الأخلاق، ولا تتقن أداء الأدوار "البروتوكولية".

- **المعيار المادي:** تمتهن العامة المهن الوضيعة والنتّنة أو مهنا متوسطة. ولا يتجاوز دخل أفرادها حدود إشباع الحاجات الضرورية أو دونها، وهي بذلك تعيش في شظف العيش وفي النكد. يلخص ابن عباد هذه الوضعية في انشغال العامة «بطلب المعاش من وجهه، يضمّون الدرهم إلى الدرهم والحبّة إلى الحبّة ليصونوا بذلك وجوههم عن المسألة ويستدفعوا به الشّدائد المعضلة»[5].

وعلى عكس كل ذلك، تبدو فئة الخاصة فئة متعلّمة ومتبوّئة لأسمى الوظائف، ذات نفوذ وسلطة وأخلاق رفيعة، تعيش في رغد العيش وبحبوحته، كما تحسن الأدوار "البروتوكولية".

غير أنه إذا كان من الصعب ضبط معايير ثابتة للتمييز بين فئتي الخاصة والعامة، فالذي لا يجري الاختلاف حوله، هو أن تناول الخمور بالمجتمع المغربي في العصر الوسيط، لم يتوقف على هذه الفئة دون الأخرى.

## أ- الخاصة والخمور

سبقت الإشارة إلى أن ظاهرة التعاطي للخمور بالمغرب الوسيط سابقة للعصر المرابطي. وأما الصورة التي نقلتها بعض المصادر الموحدية عن تفاقمها في هذا العصر، فلا تعدو أن تكون "كليشيات" نجحت "الأسطغرافية" الموالية للموحدين في نحتها عن المرابطين.

لقد تشكلت في الذاكرة الجماعية المتمثلة للعصر الوسيط صور مختلفة عن السّطوة السياسية لكل عصبية حكمت المغرب آنذاك. وتبدو صورة العصر الموحدي ناتئة وبرّاقة، مقارنة مع صور باقي العصور. فهي تحمل ذكرى تحقيق لمكاسب كبرى، تجسّدت في تكوين أول إمبراطورية مغربية منفصلة عن المشرق، تحكم مجالا واسعا، تجاوز حدود المجال المرابطي، إذ امتد من البحر المحيط إلى طرابلس، وطال الأندلس وبعض الجزر المتوسطية، كما تمثل في امتلاك أعظم أسطول إسلامي بالحوض الغربي للبحر المتوسط، حتى إن صلاح الدين الأيوبي بعث إلى المنصور مستنجدا بالأسطول المغربي. وبالرغم من مشاهد الغطرسة السياسية للموحدين، والتي تجلّت خاصة فيما عرف بعمليتي "التمييز" و"الاعتراف"، فإن قوة ونجاح الدولة الموحدية، جعلت الصورة المشرقة لها هي الغالبة، وكلما تدهورت أوضاع المغرب في العصور

اللاحقة، أشرقت صورة العهد الموحدي، منذ العصر المريني حتى العصر الحاضر[6].

والواقع أن عدة كتابات معاصرة، لم تنفلت من التمثل نفسه للعصر الموحدي، باعتباره عصرا مجيدا إزاء عصور أخرى طبعت بالتراجع. نقرأ عند أحد المعاصرين «كانت مراكش وغيرها من المدن المغربية تبدي أيام المرابطين... كثيرا من مظاهر الاستهتار والفساد، فقد كانت الخمر تباع علنا في الأسواق، وكان النبيذ يشرب دون تحفظ... ومظاهر التدين ضعيفة باهتة»[7].

إن هذا الانطباع وغيره، مما هو مبثوث بمراجع معاصرة عن العصر المرابطي، يجعلنا أمام كتابات -لربما بدون وعي- متبنية للموقف الموحدي، ومتأثرة إلى حد كبير بالخطاب التحريضي الذي يغلف آراء المهدي بن تومرت في كتابه "أعز ما يطلب". وبما أن المحاسبة من زاوية القيم ليست مطلوبة في عمل المؤرخ، وبدون أي رغبة في اتخاذ موقف أخلاقي معين، فإن لغة الأرقام تؤشر على أن الإشارات المتوافرة عن تورط البلاط الموحدي في محظور الخمر، تفوق ما هو متوافر عن مثيلاتها بالبلاط المرابطي، وحتى ما توافر منها عن المرابطين، يتّسم بطابع العمومية، إذ لا تتحدث المصادر عن سقوط الحكام المرابطين مباشرة في المحظور نفسه.

ترسم المصادر صورة عن يوسف بن تاشفين، تسمح بالقول بأنه لم ينسلخ عن بساطة العيش التي عاشها بالصحراء، ولم تجتذبه المتعة بعد تشييده لدولته. أما ابنه علي، فلم يثبت عنه شرب الخمر، فقد كان حسب ابن خلكان "ملكا عظيما حليما ورعا"[8]. هذا مع العلم أن المصادر الموحدية لقبت المرابطين بالزراجنة لأول مرة في عهده، وهو لقب يحيل ضمن بعض معانيه على معاقرة الخمور. بينما لم ينل ابنه تاشفين جهدا في الدعوة إلى محاربة الظاهرة، وبعث برسالة مطولة إلى بعض المناطق من دولته، يحث فيها على الإقلاع عن عادة شرب الخمر، ويفضح مساوئها. ومما جاء فيها «فمن لا يصلح أمر نفسه لا يصلح سواه... والخمر نزهكم الله من خبايث الأمور التي هي جماع الإثم والفجور... فاجتهدوا في شأنها وأوغروا في جميع جهاتكم بإراقة دنانها»[9].

وإذا كنا لا نعدم إشارات مصدرية عن بعض الحالات لتعاطي الخاصة للخمور في العصر المرابطي، فإنها ترتبط بأشخاص ترعرعوا بالبيئة الأندلسية وتأثروا بها. ومن ذلك حالة المعتمد بن عباد لما كان بسبتة بصدد الاستنجاد بيوسف بن تاشفين، أو حالة الفتح ابن خاقان الذي دخل يوما على مجلس القاضي عياض « فتنسّم بعضُ حضور المجلس منه رائحة الخمر فأعلم القاضي بذلك فأمر به فاستثبت في استنكاهه وحده حدا تاما»[10]. والجدير بالإشارة إلى

أنه بفعل هذا الموقف، عزم الفتح بن خاقان على إقصاء اسم القاضي عياض من كتابه "قلائد العقيان" انتقاما منه، فنبهه بعض أصحابه إلى سوء عزمه، وكيف أن العلم يتوارثه "الأصاغر عن الكبائر" وعن تساؤلات الناس عن ذلك، مما دفع الفتح بن خاقان إلى إثبات اسم القاضي عياض مكرها بكتابه.

وتتكاثر الإشارات عن انتشار الخمور لدى الخاصة في العصر الموحدي. فقد كان المهدي بن تومرت على علم بمعاقرتها في دار يوسف بن سليمان أحد "وجوه أصحابه"، حسب شهادة المراكشي. وكان التعاطي للخمور من بين الأسباب التي دفعت عبد المومن بن علي إلى تحييد ابنه من ولاية العهد. ذلك بأنه في أحد أيام سنة 588هـ كان بصدد حركة موحدية رسمية إلى قبر المهدي، فتقيأ ابنه «على ثيابه وأطنابه وهو راكب على فرسه في المحلة، على مرأى من أشياخ الموحدين والعام من الناس الزائرين، فصح عند أبيه نكره وتخليطه وسكره... وتكلم الناس بعد ذلك بأقاويل شنيعة»[11].

وإلى جانب الرواية القائلة بأن الناصر توفي همّا وغمّا جراء هزيمة العقاب، ثمة روايتان تتفقان حول حضور الخمرة في وفاته. تقول الأولى بأنه سكر يوما وخرج يختبر حراسه الذين كان قد أعطاهم أوامره بقتل كل من بدا لهم في الليل، ولما ظهر لهم جعلوه عرضة لرماحهم[12]، وتقول الثانية بأنه توفي مسموما في كأس خمر[13]. وأما

خلفه المستنصر، فقد كانت سلطته غير نافذة «لضعفه وليانته وإدمانه على الخلاعة وركونه إلى اللذات»[14]، وهذه الصورة تتناقض مع التي قدمها عنه ابن عذاري المعاصر لابن أبي زرع! وتكشف إحدى الرسائل عن معاقرة بعض عناصر الخاصة الخمور. فثمة رسالة شكاية إلى قاض تتحدث عن تعاطي عامل لها يوم الجمعة[15].

وخلال فترة التآكل الموحدي، دخلت سبتة تحت حكم أبي العباس اليانشتي الذي وفد عليه الكاتب أبو جعفر أحمد بن طلحة من إشبيلية بعد سوء علاقته مع ابن هود. وقد أحسن اليانشتي للكاتب، إلى أن بلغه أنه «يكثر الوقوع فيه، فرصده في شهر رمضان وهو يشرب الخمر، وعند عواهر، فكبسه وضرب عنقه»[16].

وبالانتقال إلى العصر المريني، لا نعدم الإشارات المصدرية المتعلقة بتعاطي بعض رجالات الدولة للخمور. فقبل أن يصل أبو يعقوب يوسف إلى الحكم، كان على صداقة حميمية مع يهود بني وقاصة «وكانوا يتولون قهرمة داره... وامتزجوا يجالسونه في خلواته وينادونه في أنسه»[17]. وكان القاضي المليلي يجالس أبا سعيد عثمان و«ينادمه على شرب الخمر»*.

* بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والنشر والوراقة، الرباط، 1972، ص.55.

وبالرغم من تشدد أبي الحسن المريني في محاربة الخمور، فقد بلّغ بأن ولده أبا مالك يعاقرها، مما جعله يحضر قاضي حضرته «وأقام عليه الحد وأقلع بذلك»[18].

كما تورد المصادر حالات أخرى لتعاطي بعض رجالات الدولة المغربية الخمور في العصر الوسيط. ففي العصر الموحدي، كان أبو الحسن بن القطان من أكبر الفقهاء، لكنه أخذ عليه «استعماله للمسكر، فقد صحّ عنه تناوله إياه والتأول فيه»[19]. وثبت عن محمد ابن علي بن مروان قاضي الجماعة بفاس تعاطيه للخمور، مما أدى بالمنصور إلى عزله، بل إن الخليفة نفسه لم يتردد في جلد أحد مقربيه بسبب التهمة نفسها، وبلغ به الأمر إلى القتل على شرب الخمر[20].

وكادت الخمرة في العصر المريني أن تنسف العلاقات المرينية النصرية. حيث إن سفيرا من بني الأحمر قدم إلى فاس، وكان من «المنهمكين في اللهو المدمنين للشرب والقصف، فكشف صفحة وجهه في معاقرة الخمر وتجاهر بذلك بين الناس»[21]. ومن سوء حظ السفير الغرناطي، أن الذي كان يتقلد منصب القضاء بفاس آنذاك، هو الفقيه أبو الحسن الصغير المعروف بمواقفه الحازمة في محاربة المحظورات، «فسيق إليه ذات يوم هذا الأندلسي وهو سكران، فأمر العدول فاسْتَرْوَحُوه واشْتَمّوا منه

رائحة الخمر وأدّوا شهادتهم على ذلك، فأمر القاضي حكم الله فيه وجلد الحد»[22]. وقد اغتاظ المبعوث الأندلسي للعقاب الذي نزل به وشكاه للوزير عبد الرحمن ابن يعقوب الوطاسي الذي كانت علاقته سيئة مع القاضي الصغير، و«كشف له عن ظهره يريه أثر السياط وينعى عليه سوء هذا الفعل مع رسل الدول»[23]. ولما همّ الوزير بالانتقام من القاضي، اعتصم هذا الأخير بالمسجد الجامع «ونادى في المسلمين، فثارت العامة» وكادت الأمور أن تتطور في اتجاه الفتنة التي وصل خبرها إلى السلطان أبي الربيع سليمان، فتدخل شخصيا لفضّ النزاع وانتصر فيه للقاضي[24]. والجدير بالإشارة إلى أن هذا النزاع زاد من توتر العلاقات بين السلطان المريني ووزيره عبد الرحمن بن يعقوب الوطاسي، إذ أفضت إلى مؤامرة داخلية تزعمها الوزير وقائد الجيوش المرتزقة النصارى بفاس، وتوسع نطاق المؤامرة لما ساهم بنو عبد الواد حكام تلمسان في تأجيجها، وكادت أن تؤدي إلى إسقاط حكم أبي الربيع، لولا حزمه في إفشالها والقضاء عليها.

وتتحدث مصادر العصر نفسه عن اتفاق غرسية بن أنطول، أحد المرتزقة النصارى مع الوزير سليمان بن داود الذي كان يعاقره الخمر، من أجل إزاحة الوزير عمر الفودودي الذي كان يتحكم في شؤون البلاد بعد اغتيال أبي عنان[25].

وخلال فترة ضعف الدولة المرينية، تفيد إحدى الروايات أن الوزير عمر بن عبد الله كان وراء مقتل السلطان أبي زيان بن أبي عبد الرحمن المريني سنة 768هـ الذي «أمر به فألقي في بئر بروض الغزلان، واستدعى الخاصة فأراهم مكانته بها، وأنه سقط عن دابته وهو سكران»(26).

وكيفما كان الأمر، فتبقى هذه حالات معزولة عن تعاطي الخاصة للخمور، مما يؤكد- مرة أخرى- أن تعاطيها كان يتم في نفس الأجواء التي تطلب فيها المحظورات، ولم يصل الأمر إلى ما وصل إليه بالأندلس، حتى إن أحد الشعراء أساءته أحوال قرطبة تحت إمارة محمد بن هشام بن عبد الجبار الشهير بخلاعته، فأنشد:

يجشم ذا ويلثم خذ هذا ويسكر كل يوم سكرتين*

## ب- العامة والخمور

لعل الانطباع الذي يخرج به المطلع على المصادر الموحدية عن العصر المرابطي، ولا سيما بعد يوسف بن تاشفين، هو أن المجتمع آنذاك كان سكيرا، وماجنا، ومستهترا بالأخلاق. ففي حوار تحريضي بين المهدي بن تومرت وقاضي المرابطين، سارع المهدي إلى تذكير القاضي بالسؤال التالي: «هل بلغك يا قاضي أن الخمرة تباع جهارا»(27).

---

* ابن عذاري، البيان، ج. 3، ص. 80.

غير أنه بالرغم من البعد الدعائي الذي صاحب دعوة المهدي إلى محاربة الخمور، فإن الظاهرة استمرت بشكل ملحوظ في العصر الموحدي. فقد سبقت الإشارة إلى أن الخمرة لم تغب عن مجالس المقربين من المهدي بن تومرت، وبعلم منه. ونظرا لتفاقم الظاهرة، بادر عبد المومن بن علي في رسالة مؤرخة سنة 543هـ إلى تنبيه الطلبة والأشياخ على ضرورة مواجهة مجموعة من المناكر، وفي مقدمتها انتشار الخمور بالمجتمع. ومما جاء في هذه الرسالة الجامعة "لأنواع من الأوامر" -حسب ابن القطان- «اجتهدوا في إراقتها وكسر دنانها... وامروهم بالتعهد لمواضع بيع الرب واعتصاره، وخذوهم بتوقف جدهم على ذلك واقتصاره، ما أحل منه أبيحوه، وما كان غير ذلك قطعوه أصلا»[28]. والظاهر أن ظاهرة معاقرة الخمور اتخذت بُعدا خطيرا بالمجتمع، وأن تجاوزات حصلت في استعمال الرب، مما حوله من مجرد مشروب عاد، إلى مشروب مسكر، ولهذا أكد عبد المومن عبر رسالة أخرى ضرورة محاربة انتشار الخمور، والضرب على يد كل من يتعاطى لصناعتها «أمر بالنظر في الربوب وتمييزها والهجوم على بائعها ومدمني شربها ومستعمليها، فيراق مسكرها، ويقطع منكرها، وليعمد إلى من عمل المسكر الحرام عامدا، وشربه مدمنا عليه ومعاهدا، ولم ترعه الحدود... فيمحى أثره ويحذف خبره»[29].

الملاحظ أن الرسالتين لا تختلفان في المضامين عن رسالة -سبقت الإشارة إليها- بعث بها تاشفين بن علي إلى رعاياه لمحاربة الخمور، بل إن ثمة تشابه كبير بين كل هذه الرسائل في الأسلوب ولهجة الخطاب، وهي لا تخرج عما ضمنه المهدي بن تومرت عن الموضوع نفسه بكتابه "أعز ما يطلب"[30]. وهذا يدعو إلى التساؤل عما إذا كنا أمام واقع تاريخي فعلي، أم أن الرغبة في التوظيف السياسي والدعائي لورقة الخمور، أفرز خطابا ثابتا استمد مرجعيته من أول رسالة كتبت في الموضوع، وأعيد إنتاجه بنفس المحتوى والحجج في المراحل اللاحقة من تاريخ المغرب الوسيط؟!

ومهما يكن من أمر، فإن رسائل عبد المومن لم تكن لتحد من انتشار الخمور بين صفوف العامة. وزاد من حدة الظاهرة الالتباس الذي استغله بعضهم في تناول الرب، والحدود الفاصلة في استعماله كمشروب عاد ومشروب مسكر. فقد كان الرب مطلبا ضروريا للمصامدة حتى إنهم لم يكونوا ليستغنوا عن شربه. ولعل عبارتي "نهر الرب" و"ساقية الرب" اللتين أوردهما ابن صاحب الصلاة، تؤشران على مدى أهمية حضور الرب عند الموحدين. كما أن الحملة الشعواء التي شنّها المنصور على المسكرات، تنطق بمدى تفاقم ظاهرة معاقرة الخمور بالمغرب عصرئذ. يتحدث ابن عذاري عن سماع المنصور «للمهاجرة بالاستهتار والتنافس في

الشهوات»[31]، كما توضح رسالته الشديدة اللهجة إلى رعيته أن المسكرات انتشرت بالمجتمع، وأن تجارة الرب باعتباره مسكرا أصبحت رائجة. لنقف عند هذه الرسالة المعبرة رغم طولها النسبي:

«إن الناس تجوزوا في أمر الرب تجوزا أغفلوا فيه الاجتهاد... إن قطعه بالكلية أخلق بالاحتياط لدينهم وأجدر... فاقطعوه جملة وتفصيلا، ولا تجهدوا أحدا في بيعه سبيلا... واخووا الحوانيت التي كان يباع فيها منه وأقفروها، واصرفوا لغير ذلك من المباحات وصيروها، والديار المعروفة ببيعه أيضا لا تتركوها على ذلك ولا تقرروها، وأريقوا ما تلقون من مشتبه وملتبسه، وعاقبوا من تجدونه عنده أشد عقوبة على دلسه... ومن وجدتم عنده رائحة منه كائنا من كان، فأقيموا عليه ما رسمه الشرع في ذلك وحده»[32].

ويبدو أن الحملة أدت إلى تعبئة شاملة بالبلاد، وما تمت إراقته من الخمور، يثبت مرة أخرى أن التعاطي لها فشا بالمجتمع، حتى إن ما أريق منها "يساوي أموالا جمة"، وقد قال ابن بجير في حملة المنصور هذه:

وبدد منه كل ما فيه شبهة ولم يبق إلا حلوه وحلاله[33]

والواقع أن المنصور الموحدي عمل ما في وسعه لمحاربة استشراء الخمور بكل أصنافها، حتى إنه تدخل لمراقبة بعض الأدوية التي كانت تمزج بالخمور، مثل الترياق. ولا بأس من إيراد

رواية أوردها ابن أبي أصيبعة، تنم عن أهمية جهود المنصور في هذا المستوى: «أبطل الخمر، وشدد بأن لا يأتي بشيء منه إلى الحضرة، أو أن يكون عند أحد. فلما كان بعد ذلك بمدة، قال المنصور لأبي جعفر بن الغزال أريد أن تجمع حوائج الترياق الكبير وتركبه فامتثل أمره، وجمع حوائجه وأعوزه الخمر الذي يعجن به أدوية الترياق، وأنهى ذلك إلى المنصور فقال له تطلبه من كل ناحية وانظر لعله يكون عند أحد منه ولو شيء يسير لنكمل الترياق، فتطلبه أبو جعفر من كل أحد، ولم يجد شيئا منه، فقال المنصور: والله ما كان قصدي بتركيب الترياق في هذا الوقت إلا لأعتبر هل بقي من الخمر شيء عند أحد أم لا»[34].

لا شك في أنه كانت لهزيمة العقاب مضاعفات سلبية على المغرب والمغاربة في مختلف الأصعدة. وإذا كان من الصعب إنكار الجدلية القائمة بين التدهور السياسي والاقتصادي من جهة، وفساد الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، فإنه يمكن التساؤل عن حدود الأجواء التي أفرزتها معركة العقاب بالمغرب، وما استتبعها من مرارة الهزيمة وتذمر اجتماعي ساهما في انتشار بعض القيم، مثل التعاطي للخمور. لم تسمح المصادر -المطلع عليها- برصد هذه العلاقة بين التآكل السياسي والانحلال الاجتماعي المتجلي في معاقرة الخمور بمغرب الموحدين ما بعد العقاب. نكتفي بالإشارة إلى

أن الأندلس الموحدية احتضنت إحدى التيارات التصوفية المتطرفة، تزعمها محمد بن أحلى، الذي خرجت جماعته عن "سنن المسلمين" وقالت بعدة ممارسات منها إباحية الخمور[35].

والغالب أن معاقرة الخمور احتدت أكثر عند عامة المغرب المريني، نظرا لاتساع أفق التعامل التجاري مع المدن والدول الأوروبية، مما هيأ فرصا أكبر لتسلل الخمور الأوروبية إلى المغرب. فبعد حادثة الفتك بغرسية بن أنطول قائد المرتزقة النصارى بفاس، نشبت هيعة بالمدينة وقتل النصارى «كثيرا من مجان المسلمين كانوا يعاقرون الخمر بالملاح»[36]. وقد سبقت الإشارة إلى أن جغرافية تناوله، اتسعت بالمغرب أواخر العصر الوسيط، حسبما تفيده إشارات الوزان عن العصر الوطاسي الذي يعد امتدادا للعصر المريني.

لقد أفرزت الخمور مضاعفات وظواهر اجتماعية سلبية كإزعاج الجيران[37]، واقترنت بأمراض اجتماعية أخرى كالزنا واللصوصية وقطع الطرق[38]. كما أحدثت حالات للطلاق[39]، بل إن تعاطي الخمور، بما ينجم عنه من انحرافات، تسللت إلى صفوف الأطفال الذين لم يتجاوز بعضهم سن العاشرة[40].

وغني عن القول بأن المحافظة على الآداب العامة داخل المجتمع المغربي، ومن ضمنها محاربة الخمور، كانت من مسؤوليات المحتسب في تاريخ المغرب الوسيط. إن المتتبع لخطة الحسبة

بالمغرب آنذاك، يلاحظ أن بعض المؤلفات الأندلسية في الحسبة، شكلت الإطار المرجعي والنظري لعمل المحتسب، مثل مؤلف السقطي الذي عاش بمالقة في العصر المرابطي، وعبد الرؤوف المتوفى -حسب بروفنسال- في القرن 11م/5 هـ. ودون أن ننكر وجود خصوصيات في النظر بين العدوتين، بحكم تباين مستواهما الحضاري، فيمكن القول بأن النصوص الأندلسية في الحسبة، تنسحب في عمومها على باقي مناطق الغرب الإسلامي[41]. ولم تسمح المصادر -المطلع عليها- بإشارات عن دور المحتسب بالمغرب الوسيط في محاربة الخمور، ويمكن الاستئناس بما ورد ببعض المؤلفات الأندلسية، مثل ابن عبدون الذي دعا إلى «ألا يجلد سكران حتى يفيق» كما أن الكرسيفي شدد على «منع القمارين والخمارين والسكارى من دخول الأسواق، وطالب بتأديبهم»[42].

**هوامش المبحث الثاني:**

1- فيض العباب، طبعة الرباط، 1984، ص. 296.

2- الرسائل الكبرى، طبعة حجرية، فاس، 1320هـ ص. 236.

3- ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص. 231.

4- انظر ابن خلدون، تاريخ العبر، ج. 6؛ فيض العباب، ص. 291 و328؛ نفاضة الجراب، ج. 2، ص. 327 و333؛ المعيار، ج. 2، ص. 396؛ المدخل، ج 1، ص. 42–78–149؛ بدائع السلك، ج. 1، ص. 125؛ نصح ملوك الإسلام، ص. 23.

5- الرسائل الكبرى، ص. 99.

6- علي أومليل، السلطة السياسية والسلطة العلمية: الغزالي ابن تومرت وابن رشد. ضمن ندوة "ابو حامد الغزالي" الرباط، 1988، ص. 28.

7- عنان عبد الله، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القاهرة، 1964، ص. 169.

8- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص. 49.

9 - وردت الرسالة عند عنان، م. س. ص. 548–550.

10- ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، ج. 5، القسم 2، ص. 530.

11- ابن عذاري، قسم الموحدين، ص. 78–79.

12- الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 5، ص. 227 - 228.

13- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج 1، ص. 205.

14- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م. س، ص. 243.

15- أحمد عزاوي، رسائل موحدية، 2001، الجزء 2، ص. 244 هامش 147.

16- ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج 2، ص. 364.

17- الناصري، الاستقصا، ج 3، ص. 81.

18- ابن مرزوق، المسند، مر. س، ص. 142.

19- الذيل والتكملة، السفر 8، ص. 167.

20- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 7، ص. 11.

21- الناصري، الاستقصا، ج 3، ص. 101.

22- نفسه، ص. 102.

23- نفسه.

24- ابن الأحمر، روضة النسرين، باريز، 1917، ص. 23.

25- الناصري، الاستقصا، ج. 4، ص. 41.

26 - نفسه، ص. 51.

27- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج. 5، ص. 50.

28- ابن القطان، نظم الجمان فيما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود مكي، 1964، ص. 198.

29- رسائل موحدية، تحقيق بروفنسال ليفي، الرسالة 23، ص. 133.

30- القبلي، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، 1987، ص. 41.

31- ابن عذاري، مر. س، ص. 172.

32- رسائل موحدية، تحقيق بروفنسال ليفي، ص. 165 وما بعدها.

33- ابن عذاري، البيان، مر. س، ص. 173.

34- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د، ت، ص. 536.

35- الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1973، السفر السادس، ص. 437.

36- الناصري، الاستقصا، ج. 4، ص. 42.

37- البادسي، المقصد، ص. 70؛ وانظر كذلك السلسل العذب لمحمد الحضرمي، تحقيق مصطفى النجار، سلا، ص. 25.

38- ابن تيجلات، إثمد العينين ونزهة الناظرين في مناقب الأخوين، تحقيق محمد رابطة الدين، رسالة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، 1986، ج. 2، ص. 213.

39- ابن رشد، فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار التليلي، 1987، ج. 2، ص. 913.

40 - الونشريسي، المعيار، ج. 8، ص. 245.

41 - Talbi., Quelques données sur la vie sociale en occident musulman d'après un traité de Hisba au 15ème siècle, Arabica, 1954, p.296.

42 - إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، بيروت 1993، ص. 98-99.



# المبحث الثالث

# الخمور: ورقة سياسية

لعل من الثوابت الملاحظة في الحملة الدعائية التي استندت إليها العصبيات الحاكمة بالمغرب الوسيط للإطاحة بخصومها، أنها جعلت من سقوطهم في محظور الخمور، إحدى مظاهر الزيغ والانحراف التي تستوجب إزاحتهم. فمشروعية الحكم الجديد تستمد بعض عناصرها من عدم شرعية الحكم المتآكل، لسقوطه في المحظورات، التي تعتبر المسكرات من أهم تجلياتها.

فقد لجأ المرابطون إلى توظيف هذه الورقة لما اشترطوا على المنخرط في حركتهم الإصلاحية، التحلل من كل أشكال الزيغ التي تورط فيها من قبل، بما في ذلك التعاطي للخمور. فكل منخرط جديد بالحركة، كانوا يذكرونه بما يلي: "قد أذنبت ذنوبا كثيرة في شبابك، فيجب أن تقام عليك حدودها وتطهر من إثمها، فيضرب حد الزاني، مائة سوط وحد المفتري ثمانين سوطا وحد الشارب مثلها"[1].

ولا غرو أن محاربة الخمور كانت من أهم الأهداف التي قامت

عليها الحركة الإصلاحية المرابطية. فلما دخل الأمير يحيى بن عمر سجلماسة "غير ما وجد بها من منكرات وقطع المزامير وأحرق الديار التي كانت تباع بها الخمر"[2].

إن اكتساب مشروعية الحكم بالمغرب الوسيط، كان يمر عبر إبراز مواطن الخلل الأخلاقي لدى العصبية الحاكمة المتلاشية. ولا يكتمل المشروع الذي تحمله العصبية الجديدة مقوماته، إلا من خلال حمل شعار الإصلاح الأخلاقي. ولعل أحسن نموذج في توظيف ورقة الإصلاح الأخلاقي للمطالبة بالحكم في تاريخ المغرب الوسيط، يحضر مع التجربة الموحدية. فمنذ عودة المهدي بن تومرت من المشرق، عمد إلى تجريم المرابطين، ولوح بصكوك اتهامهم بشتى المناكر. وعلاوة على اتهامهم بالتجسيم، شنّع المهدي بالمرابطين لاستجاشتهم بالمرتزقة النصارى، مع ما يمثله هذا الفعل من زيغ، أفضى بالعناصر المسيحية إلى الاستأساد بالدولة المغربية، وأعاب عليهم إطلاق العنان للنساء اللائي استبددن بالحكم. وفي ارتباط مع هذه الزلة الأخيرة، تفشى تعاطي الخمور بالوسط المرابطي "وصارت كل امرأة من أكابر لمثونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير وصاحب خمر وماخور"[3].

لقد جعل المهدي بن تومرت من معاقرة الخمور بوسط المرابطين، من المآخذ الرئيسة التي تبرر زوال دولتهم وتشرعه.

ومن اللافت أنه خص باقي مآخذه على المرابطين بمجرد فصول بكتابه "أعز ما يطلب"، بينما وضع لمآخذ التعاطي للخمور بابا مستقلا سماه "كتاب تحريم الخمر"[4].

لقد تقدمت الحركة الإصلاحية الموحدية بعد فترة، حقق المرابطون خلالها أهم مكاسبهم السياسية التي توّجوها بانتصارهم في معركة الزلاقة. غير أنه لم يكن بالإمكان القفز على هذه المكاسب، ولا سيما ما تحقق منها في عهد يوسف بن تاشفين الذي تخصه "الأسطغرافية" الموحدية بالاحترام والتقدير. ولم يجد المراكشي مناصا من الاعتراف بصفاء طوية هذا الأمير الذي حقق انتصاراته بالأندلس، مستغلا غفلة ملوكها "وإيثارهم الراحة، وإنما همة أحدهم كأس يشربها وقينة تسمعه، ولهو يقطع به أيامه"[5].

وقد احتفظت المصادر المغربية اللاحقة بذكرى عن يوسف بن تاشفين، هي أقرب للتصوف منها إلى الملك، إذ كان "زاهدا في الدنيا، لباسه الصوف، لم يلبس غيره، وأكله الشعير ولحوم الإبل وألبانها، مقتصرا على ذلك"[6]. وحتى ابنه علي الذي انطلقت الحملة التشهيرية الموحدية بالمرابطين في عهده، لم تتردد النصوص الموحدية في الإشادة بورعه الذي كان امتدادا لورع أبيه. كتب المراكشي: "كان إلى أن يعد في الزهاد والمتبتلين أقرب منه إلى أن يعد في الملوك والمتغلبين"[7]. غير أن اعتراف المراكشي

بحسن أخلاق يوسف وابنه علي -على الأقل في المرحلة الأولى من حكمه- لا يعني البتة تعاطفه مع المرابطين. ذلك بأنه لم يتوان عن اقتناص مثالبهم، ولعله من المفيد الإشارة من حيث توزيع المادة التي خصصها للمرابطين، إلى أنه أفرد صفحات طويلة لنكبة ابن عباد وتورط المرابطين فيها، والتي فاقت عدد الصفحات التي خصصها للدولة المرابطية بأكملها. لقد قامت الدعاية الموحدية ضد المرابطين في عهد علي على اتهامهم -بدون حجة على ما يبدو- بمعاقرة الخمور، وعلى اعتبارهم مجرد "زراجنة". فلما "سأل المهدي أصحابه عن لمثونة ما يقولون عنا، فقالوا لقبونا بالخوارج، قال لهم لقبوهم أنتم بالزراجنة»[8].

يسمح هذا "البولميك" الموحدي المرابطي، بإبداء الملاحظات التالية:

- يبدو أن جوهر المسألة لا يخرج -في نهاية المطاف- عن تراشق بالألقاب، وظف في حرب نفسية لإضعاف الخصم والنيل منه. فقد لقب المرابطون الموحدين بالخوارج بدعوى خروجهم عن الإجماع وعن الدين "فسمّوا أهل التوحيد خوارج وجعلوهم مبتدعين»[9]. إن لقب "الخوارج" هنا لا يوحي بالمفهوم الذي يعني الفرقة السياسية التي نشأت في تاريخ الإسلام منذ الصراع بين علي ومعاوية، وخرجت عن علي بمذهب جديد بعد قبوله التحكيم. تستعمل النصوص الرسمية في كثير من الأحيان لقب

"الخوارج" للدلالة على الأطراف التي خرجت عن السلطة القائمة، وركبت مركب المعارض لها.

- إن لقب "الزراجنة" غير واضح المعنى في النصوص الموحدية. ولعل هذا ما جعل بروفنسال في تحقيقه لهذه النصوص، لا يجازف بإعطاء معنى للقب نفسه[10]. بينما نقرأ عند ابن القطان أن اللقب جاء لتشبيه الموحدين المرابطين "بطائر أسود البطن، أبيض الريش، يقال له الزرجان لأنهم بيض الثياب سود القلوب"[11]، وحسبما نعلم، فابن القطان هو الوحيد من بين المؤرخين الذي أشار إلى معنى اللقب، لأنه يرد بباقي المصادر بدون إضافة[12]. جاء في لسان العرب: "يقال للكرم: الجفنة والحبلة والزرجون". وفي اجتهاد من العلامة محمد بن تاويت، فإن الزرجون من المعربات الفارسية، وهو لون الذهب، وهو كذلك اسم للخمر، ومما قاله الشاعر أبو دهبل الجمحي:

وقباب قد أشجرت وبيوت نطقت بالريحان والزرجون[13]

وإلى المعنى نفسه، ذهب الإمام الطرطوشي في كتاب له في التجويد لما تحدث عن اللحن "الزرجيني" بمعنى الخمري[14].

نتساءل عن مدى الحقيقة التاريخية لتعاطي علي بن يوسف للخمور -حسب الرواية الموحدية- لمجرد تلقيب المرابطين في عهده بالزراجنة، وذلك في خضم ردود فعل، قد لا تخرج عن مجرد تشنجات، وتنابز بالألقاب، وظف في حرب كلامية لاستبخاس الخصم ؟!

إن هذا السؤال يمتلك مشروعيته في غياب أي إشارة مصدرية - حسب المصادر المطلع عليها- عن معاقرة علي بن يوسف للخمور. بل إن ابنه تاشفين الذي استمرت الحركة الموحدية في عهده، تحليه المصادر بالأمير الذي "لم يشرب قط مسكرا ولا استمتع إلى قينة ولا اشتغل بلذة صيد ولا غير ذلك مما يلهو به الملوك من سائر اللهو"[15]. ونذكر بأن الشهادة هنا لمؤرخ صعب عليه إخفاء حنينه للعصر الموحدي ولمجده التليد، وكان أول مؤرخ مغربي - فيما نعلم- أرخ في كتابه لمجال الغرب الإسلامي، الذي كان سابقا خاضعا لنفوذ الموحدين.

ومهما يكن من أمر، فإن المهدي بن تومرت نجح إلى حد كبير في تشويه الصورة الأخلاقية للمرابطين، معتمدا في ذلك على عبقريته كرجل سياسة ورجل دين في آن واحد. فقد وظف معرفته العميقة بالمجتمع المغربي، وتمكن -حسب صاحب الحلل الموشية- من "اجتذاب نفوس الناس واستجلاب قلوبهم"، وبعبارة العصر، فإنه نجح في تأطيرهم وتعبئتهم للانخراط في حركته، حتى إن مسألة سقوط المرابطين في المحظورات، ومن ضمنها محظور الخمور، غدت مسوغا كافيا لإسقاط حكمهم. ولهذا يبدو أنه من الصعب الفصل في الحركة التومرتية بين الخطاب الديني والأخلاقي من جهة، والخطاب السياسي من جهة ثانية. ولعل المرحلة الأولى التي قضاها

ابن تومرت في محاربة المنكر، لم تكن سوى مقدمة للدخول في المرحلة الثانية التي توجها بالمطالبة بالحكم. وكان إقصاء المرابطين في تصوره، يجب أن يمر عبر تجريمهم واتهامهم بالزيغ والانحراف. وقد تبين أن سلوكات المرابطين الأوائل -كما وصلت إلينا من خلال المصادر- لا تنسجم مع الصورة الأخلاقية القاتمة التي رسمها المهدي عنهم في كتبه، وفي حملته الدعائية.

وإذا ما جاز إخضاع تاريخ الدولة المرابطية للأطوار الثلاثة التي قسم ابن خلدون أعمار الدولة إليها، فيمكن القول بأنها كانت قد أكملت دور التأسيس والبناء إلى حدود عهد تاشفين بن علي، بمعنى أنها كانت في طريق الانتقال من خشونة البداوة إلى رقة الحضارة. ولربما إن المرابطين ظلوا آنذاك محافظين على حياة البساطة التي اكتسبوها بالصحاري، ومقتصرين على الضروري من العيش. ومن الأمور الملاحظة أن أيلولة الحكم المرابطي إلى السقوط، تأتت في مرحلة توسع وتركز الدولة. ومن المفارقة أن فترة السقوط لم تتجاوز بضع سنين، إذا اعتبرنا أن أول اصطدام عسكري موحدي مرابطي حقيقي تم عام 516هـ، وأن دخول الموحدين مراكش كان سنة 541هـ. مما يعني أن مرحلة التأسيس والبناء، تداخلت مع كل من مرحلة العظمة والمجد، ومرحلة الضعف والزوال في تاريخ الدولة المرابطية! هكذا كانت مدة

خمسة وعشرين سنة كافية للموحدين لإسقاط دولة مترامية الأطراف، دشنت بعد سلسلة من التجارب، أول تجربة مركزية في الحكم بالمغرب الوسيط. وللمقارنة فقط، نشير إلى أن مرحلة الاصطدام بين المرينيين والموحدين، دامت من عام المشعلة 613هـ، إلى دخول بني مرين مراكش سنة 668هـ، أي أن مرحلة الاحتضار الموحدي دامت ما يفوق النصف قرن.

إن سرعة وتيرة سقوط الدولة المرابطية، يعود في جزء منه، ليس فقط إلى ظهور أسباب الخلل بالدولة، ولكن خاصة إلى قوة الدعاية الموحدية، وفعالية الحملة التشهيرية التي أسس لها المهدي بن تومرت، والتي كان اتهام المرابطين بمعاقرة الخمور إحدى أبرز آلياتها.

تتحدث المصادر عن تكسير المهدي لدنان الخمر وإراقتها بمحطات الإسكندرية والمهدية والمنستير وبجاية. ولما دخل مجال حكم المرابطين، ظل يندد بمختلف "المنكرات"، بملالة وبوجدة وصاء (تاوريرت حاليا) وجرسيف، ثم استمر في ذلك بفاس وبمراكش عاصمة المرابطين، حيث "كان يمشي في أسواق المدينة وشوارعها يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويريق الخمر ويكسر آلات الطرب"[16]. وقد وصل به الأمر إلى ضرب "الناس على الخمر بالأكمام والنعال وعسف النخل"[17].

غير أن المصادر -المطلع عليها- لا تتحدث عن محاربته للخمور وتكسيره لأوانيها لما انتقل إلى تينمل، كما لم يحارب الرب بجبال درن المصمودية، حيث كان يكتسي ضرورة حيوية لدى سكان المنطقة بفعل برودة المناخ. ويبدو أن المهدي اكتفى خلال هذه المرحلة بالمعارضة النظرية للمسكرات، وبالوعظ والتذكير بما قام به السلف في محاربة الخمور في باب "إراقة وكسر الأواني وتحريم الانتفاع به ونجاسته" من كتاب أعز ما يطلب[18]. بل إنه أبدى تسامحا في محاربة الخمور غير معهود فيه، لما علم بتعاطي أحد مقربيه لها. ونسجل أن المراكشي أورد خبر ذلك في سياق الأحداث المتعلقة بالسنوات الأخيرة من حياة المهدي. وقد بررت الرواية إعراض المهدي عن محاربة الخمور، بالمكاشفة التي كانت من العناصر التي جعلت الناس يقبلون على دعوته. ونظرا لدلالة هذه الرواية، فضلنا إيرادها بالرغم من طولها النسبي "أخبرني بعض من شهده وقد أتى برجل سكران، فأمر بحده، فقال، رجل من وجوه أصحابه يسمى يوسف بن سليمان: لو شددنا عليه حتى يخبرنا من أين شربها لنحسم هذه العلة من أصلها... فأعرض عنه، ثم أعاد عليه الحديث، فأعرض عنه، فلما كان في الثالثة قال له: أرأيت لو قال لنا: شربتها في دار يوسف بن سليمان، ما نحن صانعون؟ فاستحيا الرجل وسكت: ثم كشف على الأمر، فإذا عبيد ذلك الرجل

سقوه، فكان هذا من جملة ما زادهم به فتنة وتعظيما، إلى أشياء كان يخبرها فتقع كما يخبر»[19].

ومهما يكن من أمر، فبعد أن أخلى المرابطون سبيل المهدي، لجأ إلى جبل تينمل، حيث أعلن عن دعوته في يوم من أيام شهر رمضان، ودعا الناس إلى بيعته قائدا سياسيا يتوق إلى الحكم، وهو الذي صرح أمام الملأ حين لقائه الأول بمجلس علي بن تاشفين: "إنما أنا رجل فقير طالب الآخرة ولست بطالب دنيا ولا حاجة لي بها»[20]. وحري بالإشارة إلى أن بعض رجال البلاط المرابطي حذروا علي بن يوسف من الرجل، باعتباره يحمل مشروعا سياسيا يرمي إلى تقويض الدولة. فقد نبّهه أحدهم إلى أن "هذا والله لا يريد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما يريد إثارة فتنة والغلبة على بعض النواحي»[21].

وخلاصة المسألة، إن تجريم المرابطين واتهامهم بمعاقرة الخمور والسقوط في باقي مظاهر الزيغ، لم تكن سوى استراتيجية من المهدي بن تومرت، مهّد بها للانقضاض على الحكم. ولما اكتملت عناصر المطالبة بالسلطة بمجرد فراره إلى تينمل، لم يتأخر لحظة واحدة عن الإفصاح عن أهدافه السياسية. ولم ينل جهدا في إضفاء المشروعية على التجربة السياسية الموحدية الجديدة، وفي تنميطها عبر نسق يتمثل في التجربة النبوية، ويستدعي بعضا من محطاتها الأساسية. يبرز ذلك في نقل دعوته من السرية إلى

العلنية، وفي اتخاذه عبد المومن صديقا حميما له، وفي تشكيل مجلس "العشرة"، وفي "هجرته" من مراكش إلى تينمل، وفي "فتوحاته" بالقبائل اللمثونية... لهذا كله يجب أن نميز في التجربة الموحدية -كما في بعض تجارب الحكم بالمغرب الوسيط- بين ما هو من قبيل الواقع، وما هو من قبيل التمثل بالسنة النبوية "لأنها أصل الشرعية، لأنها في المعنى الأصلي عين الحق"(22).

لقد كان المهدي مدركا بأن الظفر بالحكم لا يتوقف على العصبية والنحلة فقط، بل يحتاج إلى خلخلة في اقتناع الناس بسلوكيات المرابطين وأخلاقهم. ولعل هذا التصور، يستقيم -تماما- مع النظرة التي بلورها ابن خلدون فيما بعد، عن ضرورة توفر بعض الشروط الممهدة لمقتضيات الغلبة والرياسة. فقد خصص لها فصلا في أن من علامات الملك، التنافس في الخصال الحميدة، وبالعكس "إذا تأذن الله بانقراض الملك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طرقها، فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة ولا تزال في انتقاص إلى أن يخرج الملك من أيديهم" (23). والظاهر أن العصر الموحدي شكل الوعاء العملي لمعظم النظريات التي صاغها ابن خلدون في علم العمران. ولا تخفى الجاذبية التي مارسها الصرح الموحدي على ابن خلدون، وانبهاره بابن تومرت، فانبرى إلى الدفاع عن نسبه الشريف تحت تأثره

بإعجابه "بالرجل وبعظمة الدولة التي أقامها وبناها، فألهاه ذلك عن اعتبار الدواعي التي ترجح أن نسبه منتحل»[24].

على أن "قضية" الخمور اتخذت أبعاداً خطيرة، مباشرة بعد وفاة المهدي، وذلك لما ضبط ابن عبد المومن في حالة سكر، وهو الذي كان مرشحا للخلافة. كما أن الرب أصبح من المشروبات الشعبية والرسمية على عهد خلفه أبي يعقوب يوسف، وبولغ في استعماله حتى غدا من المسكرات. وتكشف النصوص المناقبية عن ذيوع المسكرات بالمغرب الموحدي، حتى إنها كانت تنقل في الأوعية[25] وفي القلات[26].

ورغم أوامر المنصور الزجرية بتحريم الرب باعتباره من المسكرات، ومحاربته لباقي أصناف الخمور، فقد تفاقمت ظاهرة التعاطي للخمور بالدولة، خاصة بعد تآكلها إثر هزيمة العقاب. وازدادت حاجتها للاستعانة بالمصطنعين والمرتزقة لخدمتها، وتفشت حياة الترف والدعة، بما تتطلبه من موارد مالية، أصبح الحصول عليها يستند -في الغالب- إلى أسس غير شرعية، الشيء الذي أصبح ينذر بأفول الدولة المصمودية وبزوالها.

وبالانتقال إلى عصر المرينيين، نلاحظ أن مصادرهم الرسمية رسمت للموحدين صورة أخلاقية، لا تختلف كثيرا عن الصورة التي رسمتها "الأسطغرافية" الموحدية عن المرابطين.

إن ما كانت تفتقر إليه الحركة المرينية الناشئة رجلا يحمل نحلة دينية سياسية، ويمتلك خطابا قادرا على شحذ الناس وتحريضهم، على غرار ما قام به ابن تومرت حيال دولة المرابطين. وقد حاول بنو مرين التخفيف من حدة الفقر المذهبي الذي عانت منه دولتهم باستقطاب مجموعة من المؤرخين، والذين عملوا على إضفاء المشروعية على الحكم المريني، مقابل سلطة موحدية متهالكة، وغارقة في الانحلال الأخلاقي بمختلف تجلياته، بما فيها معاقرة الخمور. يبرر صاحب الذخيرة السنية قيام الدولة المرينية باستحضار الواقع الأخلاقي لدولة الموحدين بعد الناصر. فلما ولي ولده يوسف المستنصر، "كان صبيا هلوعا جزوعا لم يبلغ الحلم ولا جرب الأمور، فاعتكف في قصره على اللهو واللعب والخمور"[27]. ونقل ابن أبي زرع - تقريبا- الصورة نفسها، لما أقام علاقة مشروعة بين الواقع الأخلاقي المتردّي للموحدين، وضرورة قيام دولة بني مرين لإصلاح هذا الواقع. فقد انشغل الموحدون "بالخمور والغواني وتلذذوا باللهو والسماع والأغاني"[28]. ولم يخرج عبد العزيز الملزوزي، شاعر المرينيين، عن النسق نفسه بأرجوزته المطولة، لما قدم صورتين أخلاقيتين متناقضتين. يقول عن الموحدين:

وكان هذا الغرب للخوارج حموه في الأخير بالنوارج

تشاغلوا باللهو والخمور واحتجبوا عن أوكد الأمور

ومقابل ذلك كتب عن عبد الحق جد المرينيين ما يلي:

وكان في مرين عبد الحق ذا ورع قد حاز كل صدق

طعـامه وشربـه حـلال وماله في قومـه مثـال[29]

وتستمر هذه الصورة المتناقضة بين قيمتي الورع في المصادر المرينية، بتقدم الصراع بين الموحدين والمرينيين. فعن عام المشعلة 613هـ، حيث انهزم الموحدون لأول مرة أمام المرينيين، نصادف بالمصادر المرينية صورة "كاريكاتورية" عن الموحدين، تجسد انهزام المنهزم الفاقد لكل مشروعية، أمام منتصر أهل ومستحق لها. إنه في نهاية المطاف انتصار للخير على الشر[30].

والملاحظ أن هذه الصورة المجسدة للصراع بين قيمتي الخير والشر، تحضر بالأسطغرافية المغربية خلال كل المراحل الانتقالية للحكم، واعتملت في ذاكرتنا التاريخية بصفة تكاد تكون لا شعورية، فأصبحنا نستعيدها كلما تعلق الأمر بالحديث عن انتقال الحكم من عصبية إلى أخرى في تاريخ المغرب الوسيط، بل -ولربما- في التاريخ الإسلامي بصفة عامة. هكذا يستدعي موضوع سقوط الدول ونشوء أخرى، بطريقة آلية، عوامل مسطرة بصفة قبلية، وتتمثل هذه العوامل في الصراع على الحكم داخل الأسرة الحاكمة، وتقاعس الجند، وفداحة الضرائب، وتعاقب الجوائح من أوبئة وقحوط ومجاعات، وخاصة أكثر، لشيوع التفسخ الأخلاقي

والتعاطي للمجون، بما في ذلك معاقرة الخمور. نقرأ عند المسعودي جوابا لأحد شيوخ بني أمية عن سؤال يهم أسباب سقوط دولتهم: "إنا شغلنا بلذاتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا... وتحومل على أهل خراجنا فتخلوا عنا وخربت ضياعنا فخلت بيوت أموالنا ووثقنا بوزرائنا فآثروا مرافقهم على منافعنا... وتأخر عطاء جندنا فزالت طاعتهم عنا"[31].

وعلى النمط نفسه، رصدت بعض الكتابات المعاصرة أسباب سقوط الدول بالمغرب الوسيط. فعن سقوط الدولة المرينية، وردت في إحداها العوامل التالية: النزاع على العرش، عف شخصية الملوك بعد أبي عنان، استبداد الوزراء وفساد الحكومة، ضعف الروح الحربية، زيادة على بعض العوامل الخارجية[32].

إن هذه العوامل المسطرة بصفة قبلية عن سقوط الدول بالمغرب الوسيط، حاضرة كذلك في الكتب المدرسية، منذ تعامل التلميذ مع درس التاريخ، حتى إذا ما بلغ المستوى الجامعي وأصبح طالبا، قد لا يتردد في ذكر العوامل نفسها بطريقة آلية، عن أي سؤال متعلق بسقوط أي دولة بالمغرب الوسيط.

الحق أن هذه النمطية في تفسير أحداث التاريخ، تفرض ضرورة مراجعة بعض التصورات التي يخضع لها تدريس ودراسة تاريخ المغرب الوسيط. لقد استخلصنا -من تجربتنا المتواضعة في تدريس

هذا التاريخ بالجامعة المغربية- أن من بين المعوقات التي تحول دون تعميق الوعي والحس التاريخيين لدى الطالب، تعويده على اللجوء إلى آلية النمطية في درس التاريخ المغربي الوسيط، وإخضاعه لمنهج دراسي، يقطعه إلى عصبيات حاكمة منفصلة، قد لا يجمع اثنتين منها سوى ظهور إحداهما على حساب الأخرى. إن مثل هذا المنهج، من شأنه أن يؤسس لدى الطالب تمثلا مبتورا عن تاريخه، وبياضات بحمولته التاريخية، خاصة أمام إكراه ضيق الوقت وضغوطاته. لهذا كله، قد تصبح الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في التقسيمات التي يخضع لها تدريس التاريخ المغربي الوسيط، باستحضار منهج موضوعاتي يبرز الثوابت والظواهر الناتئة فيه، ويعوّد الطالب على الانخراط في تاريخ إشكالي يجعله يستوعب ماضيه، ويتدبر فيه، ويستفيد منه، بديلا عن الوضع الحالي الذي لم يتجاوز -في الغالب- تكوين طلبة ينسون تاريخهم بمجرد الخروج من قاعة الامتحان، وحتى ما بقي عالقا بذاكرتهم، ينحصر في المجمل، في ما له صلة بالفعل السياسي فقط.

ولتجاوز هذا الوضع، يمكن اقتراح السياقات التالية موزعة على سنوات الدراسة الجامعية الثلاثة، دون الوقوف عند تفاصيل وفروع كل سياق: تخصص السنة الأولى لدراسة تاريخ سياسي عام يتخذ فرشة لفهم الثوابت والظواهر الناتئة فيه، مع التركيز على مسألة

التحقيب والمعايير المعتمدة في اختيار نقطة البداية والنهاية للتاريخ المغربي الوسيط. وتوزع السنتان الثانية والثالثة بين محاور تجيب عن المسألة التقنية، وعلاقتها بالعملية الإنتاجية ومختلف الأنشطة الاقتصادية، ثم البناء الاجتماعي بمختلف مكوناته، وأخيرا ترصد التيارات الفكرية والثقافية وأهم الإنجازات العلمية بالفترة المعنية بالدراسة، كما تخصص لدراسة وتشخيص الذهنيات السائدة آنذاك، مع التركيز على السؤال الحضاري الكبير: لماذا حدثت قفزات نوعية في التطور الحضاري بالضفة الشمالية الغربية للبحر المتوسط، وما هي المعوقات التي حالت دون حدوثها بالمغرب، وما هي جذور المغرب الحديث في تاريخه الوسيط؟

بعد هذه الوقفة التي فرضتها هواجس تربوية، نعود إلى موضوعنا للقول بأن المسألة الأخلاقية، بما فيها عنصرها المرتبط بمعاقرة الخمور، تبقى حاضرة في تاريخ المغرب الوسيط على أكثر من مستوى. لقد سبق رصد هذا الحضور عبر عدة محطات من الحقبة نفسها. كما أنه برز في إحدى أهم التمفصلات التي واكبت تاريخ المغرب الوسيط في مراحله الأخيرة، ونقصد به حدث سقوط سبتة بيد البرتغاليين سنة 818هـ/1415م. كان هذا الحدث محصلة لمسلسل طويل في مسار غير متوازن للقوة بين المغرب وباقي الدول والمدن الأوروبية المطلة على الحوض الغربي للمتوسط. وقد انطلق المسلسل مع هزيمة العقاب،

وتبعته محطات أخرى، ظهر من خلالها المغرب عاجزا على مجاراة الأوروبيين، وخاصة في المجال البحري، مما سمح لهم بمهاجمته في عقر داره، فكان احتلال البرتغاليين لسبتة الفصل الأخير والمؤلم للمسلسل نفسه. ولا شك في أن سقوط سبتة شكّل منعرجا خطيرا في تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية، بل وفي تاريخ المغرب الوسيط. فالأمر لم يكن مجرد فقدان لأحد الثغور، أو هزيمة عسكرية، بل كان -حسبما يبدو من المجريات اللاحقة- هزيمة للنسق السياسي والاجتماعي للمغرب.

إن من الأمور اللافتة في احتلال البرتغاليين لسبتة أنه اقترن بعنصر أخلاقي، تمثل في عدم اكتراث السلطان الوطاسي أبي سعيد بالخبر، فتقاعس عن استرداد المدينة، بل «أتاه الخبر وهو في وليمة، والناس يرقصون، فلم يوقف الاحتفال»[33].

## هوامش المبحث الثالث:

1- البكري، المسالك والممالك، م. س. ص. 864.

2- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م. س. ص. 128.

3- المراكشي، المعجب، م. س. ص. 126.

4- القبلي، مراجعات، ص. 40.

5- المراكشي، المعجب، ص. 114.

6- الحلل الموشية، ص. 111.

7-المراكشي، المعجب، م. س. ص. 121.

8- الحلل الموشية، ص. 111

9- نظم الجمان، ص. 67.

10- القبلي، مراجعات، هامش 78، ص. 42.

11- ابن القطان، ص. 132.

12- البيذق، م. س. ص. 36.

13- دعوة الحق، العدد 5، 1969، ص. 116.

14- القبلي، مراجعات، م. س. ص. 42.

15- ابن عذاري، البيان، الجزء 4، ص. 90.

16- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص. 174.

17- المراكشي، المعجب، ص. 136.

18- المهدي بن تومرت، أعز ما يطلب، ص. 356.

19- المراكشي، المعجب، ص. 136.

20- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص. 174.

21- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج. 8، ص. 295.

22- العروي عبد الله، العرب والفكر التاريخي، ص. 85.

23- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص. 121.

24- الطالبي (محمد) منهجية ابن خلدون التاريخية، دار الطليعة. ص. 47.

25- التادلي، التشوف، ص. 427. وانظر كذلك: أبو يعزى، دعامة اليقين، ص. 62.

26- تفطن الولي خلف بن خزر الأوروبي لقلة من المشروبات المسكرة أودعها عنده أحد جيرانه بدعوى أنها تحتوي على السمن. انظر التميمي، المستفاد... تحقيق محمد الشريف، ص.98.

27- مجهول المؤلف، الذخيرة السنية، ص. 24.

28- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص. 288؛ انظر معه الذخيرة السنية، ص. 36.

29- الملزوزي، نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، المطبعة الملكية، الرباط، 1963، ص. ص. 68–69.

30- Kably, Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Maissonneuve, Paris, 1986, p .60 .

31- المسعودي، مروج الذهب، ج. 2، ص. 194

32- حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج. 2.

33- الوزان، وصف إفريقيا، ص. 246.



## المبحث الرابع

# شعر الخمريات بالمغرب الوسيط

تم التركيز -هنا- على الشعر لأنه ديوان العرب، ولأن ما وصلنا عن آداب المغرب الوسيط يصب كثير منه في فن الشعر، فضلا على أنه - لربما- من أهم فنون الأدب. وقد شكلت الخمريات أحد أغراض الشعر العربي، بالرغم مما يمثله حضور الخمر من محظور. واتخذ ذكر الخمر في الشعر أبعادا رمزية، عبر الشاعر من خلالها عن أحاسيسه ونوازعه، كما قد يحضر بصفة مباشرة، حينما يتغنى بطقوس مجالس الخمر، وبألوانها، وبمظاهر وشروط احتسائها.

وكان المرحوم محمد الفاسي قد سجل منذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي أنه إلى نهاية القرن الثالث الهجري من تاريخ المغرب الأقصى الإسلامي "لم يذكر لنا التاريخ اسم شاعر مغربي واحد ولم يحفظ لنا عنوان مؤلف واحد كتب بالمغرب"[1].

ويكاد المتخصصون في الأدب العربي ما قبل المرابطين يجمعون على أن الإنتاج الأدبي، بما في ذلك الشعر، كان هزيلا خلال تلك

الفترة[2]. ولا شك في أن هزالة الأدب، ليست إلا وجها من أوجه الهزالة التي ميزت الإنتاج الفكري بصفة عامة آنذاك. فهذه الفترة، هي التي وسمها غوتييه "Gautier" -بغض النظر عن الخلفية الإيديولوجية للتسمية- بالقرون الغامضة أو المظلمة "Les siècles obscures".

يعود العقم الفكري الذي اتسمت به الفترة إلى مجموعة عوامل، منها:

- بُعد المغرب عن أهم المراكز العلمية بالمشرق كبغداد ودمشق.

- تعثر الفاتحين العرب بالمنطقة لقلة معرفتهم بها، وذلك على عكس بلاد المشرق، حيث كان التواصل الحضاري قد جرى بينهم، وبين المناطق الجديدة التي دخلت دار الإسلام، ولا سيما على المستوى اللغوي. أضف إلى ذلك عرقلة الروم للفاتحين ببلاد المغرب، مما جعلهم ينهمكون في المقام الأول بالفتح العسكري. وقد أخذ منهم هذا الفتح العسكري كثيرا من الجهد والوقت، نظرا لصعوبة توفير الإمدادات للفاتحين قبل بناء عقبة بن نافع القيروان، باعتبارها أول قاعدة إسلامية ببلاد المغرب.

- ظل المغرب الأقصى منطقة عبور للعرب في اتجاه الأندلس، أو أنهم كانوا يفضلون الاستقرار بإفريقية، ولهذا انتعش العطاء الفكري بالأندلس الأموية وبإفريقية الأغلبية "بخلاف المغرب الذي لم يكن يشعر فيه إلا ولاة قلائل من العرب، أو بعض الجنود

الجفاة»[3]. ولما وجد المغاربة المالكون لناصية الشعر بالأندلس الأموية، الأجواء الملائمة، تفتقت قرائحهم، فكان من الشعراء فيهم من «أصيلي ومغيلي وصنهاجي...»[4].

- تأثرت بلاد المغرب بالفتن السياسية التي عرفها مركز الخلافة بالمشرق، ونقل الفاتحون بعضا من صراعاتهم القبلية إلى بلاد المغرب، وخاصة بين القيسية واليمنية، مما جعل المنطقة تعيش على إيقاع الاصطدام العسكري الدائم.

هكذا مر القرن الهجري الأول بالمغرب الأقصى -تقريبا- في مواجهات عسكرية متبادلة، ساعد الروم على تأجيجها حفاظا على مكاسبهم وممتلكاتهم، الشيء الذي لم يسمح بإفراز التربة الملائمة للإنتاج الفكري. ولعل ما زاد في ضعف هذا الإنتاج، ضياع المؤلفات الأولى التي كتبها المغاربة في العصر الإسلامي الأول بسبب الصراعات المذهبية. فقد وصلتنا من هذا العصر كتابات احتفظت بها مصادر لاحقة، كما هو الشأن عند ابن عذاري الذي اطلع على كتاب في أنساب البربر لـ أبي عبيد الله محمد بن أبي المجد المغيلي، أو صاحب كتاب مفاخر البربر الذي استفاد من كتابات مغربية سابقة مفقودة[5]. ويبدو أن أقدم نص عن الفتوحات الإسلامية بالمغرب الأقصى وصل إلينا، هو لابن عبد الحكم المتوفى سنة 257هـ. وتم انتظار العصر المريني لنظفر بأول كتاب

في التاريخ أرخ للمغرب الأقصى كوحدة تاريخية وجغرافية مع ابن أبي زرع في روض القرطاس. وتبقى لائحة طويلة من المصادر المغربية عن القرون الإسلامية الأولى في عداد المفقود، مثل كتب النوفلي والرازي والوراق وابن جنون...

أما القرن الثاني والثالث للهجرة، فقد عرف تجارب جديدة في الحكم بعد نجاح الخوارج في تأسيس كيانات سياسية لهم ببلاد المغرب، وهي التجربة الأولى من نوعها في تاريخ الإسلام. كما أن الأدارسة من العلويين نجحوا في تأسيس إمارة مستقلة بعيدا عن عيون الخلافة العباسية. وتشهد المصادر على أن تاريخ المنطقة خلال هذين القرنين، كان عبارة عن صراعات مذهبية وسياسية، بحيث لا تكاد توجد إمارة على علاقة ودية مع كل الإمارات الحاكمة آنذاك. وزاد الصراع الفاطمي الأموي في تأجيج الاضطرابات ببلاد المغرب في القرن الرابع الهجري. لهذا كله، يمكن القول بأن المنطقة عانت قبل ظهور الدولة المركزية مع المرابطين من ويلات الصراعات المذهبية والسياسية، مما حال دون إفراز الأجواء الملائمة للعطاء الفكري. وقد انعكس ذلك على الإنتاج الأدبي، بما فيه الشعر. فالحصيلة هزيلة عن عدد الشعراء المغاربة الذين وصلتنا أشعارهم عن مرحلة ما قبل المرابطين، بل يمكن عد أبياتهم على رؤوس الأنامل. وهذه الأبيات قيلت أساسا

في الأغراض المتصلة بالصراعات السياسية والمذهبية، ولم تصل إلينا -حسبما نعلم- أشعار عن الخمريات عن تلك الفترة.

لقد تساءل أحد الباحثين: "كيف يشذ المغرب ويتخلف عن الركب، وموضوع الخمريات لقي حفاوة عند العرب منذ العصر العباسي الأول؟"[6]. والظاهر أن السؤال يحتاج إلى مراجعة، لأنه طرح بدون استدعاء العوامل التاريخية المذكورة آنفا عن عقم الإنتاج الفكري، ومن ضمنه حصاد الشعر، في القرون الإسلامية الأربعة الأولى بالمغرب الأقصى، ثم إنه يقوم على تفسير "ميكانيكي" يسحب الظواهر على مختلف البيئات، بدون استحضار خصوصياتها. فعلى عكس المغرب الأقصى، كانت معطيات "الحضارة" -بالمفهوم الخلدوني- قد تغلغلت بالمشرق، كما حصل تراكم في الشعر، أفضى إلى تعدد أغراضه وتعبيراته عن المستوى الحضاري الذي وصل إليه.

إن وضعية الأدب المغربي ما قبل المرابطين، تطرح مسألة التلازم بين الحالة السياسية ومستوى الإنتاج الأدبي. فوتيرة الفعل السياسي تتسم بالسرعة، بينما هي بطيئة في الفعل الأدبي حيث يحضر الوجدان والأحاسيس. وإذا كان من الصعب إقامة علاقة جدلية دائمة بين الوضع الأدبي والوضع السياسي، فإن هذا التلازم يبدو واردا جدا بين طرفي المعادلة بمغرب ما قبل المرابطين.

لقد استفاد الشعر المغربي في العصر المرابطي من الاحتكاك بشعراء الأندلس، واحتفظ هذا العصر بأشعار تجاوزت أغراض التغني بالمذهب أو بانتصارات المرابطين. فابن الكتاني كتب في الغزل، والوراس بن إسماعيل كتب في الشكوى، وابن حبوس الذي عاصر الدولتين المرابطية والموحدية نظم في أغراض كثيرة. غير أن الأدب المرابطي الذي أنتج بالمغرب، عكس -في الغالب- حياة البساطة والحشمة التي طبعت العصر المرابطي، ولذلك لم يصل إلينا -حسبما يبدو- شعر مغربي مباشر في المجون والخمريات. وقد تأثر الأدب بالتيار الفقهي السائد عصرئذ، فغابت المظاهر الرسمية التي كانت تقام للشعر في أحضان اللهو والمجون على عهد الطوائف[7]. غير أنه إذا كانت العدوة المغربية، تبدو خلال هذه المرحلة أكثر تعففا، فإن أسباب التحضر -بالمفهوم الخلدوني- بالأندلس، أفرزت أجواءً مساعدة على التغني بالخمرة. وقد تجلى ذلك لدى عدة شعراء عاصروا الدولة المرابطية بالأندلس. فهذا الأعمى التطيلي الذي عاصر علي بن يوسف وكان متعاطفا مع المرابطين[8]، يمدح في قصيدة طويلة إبراهيم المرابطي، ويدبجها بأبيات عديدة في وصف الخمر وطقوسها[9]. ويقرن ابن خفاجة في قصيدة له بين الخمرة وممدوحه المنصور بن علناس، وينشد:

فهي مفتـــاح اللذات لنا          ويد المنصور مفتاح الكرم[10]

كما قال متغزلا:

تعلقته ريّان من خمر ريقه          لها رشفها دوني ولي دونه السكر.

كما أن لابن الزقاق خمريات، ومما جاء فيها:

قـم فاسقنـي ذهبيـــة          إن الأصيـل مذهــــب

صـــفراء من زهر الكوا          كب للزجـــاجة كوكب

ويقول أيضا:

شرب المـدام وعلنـــي          من ثغـره ما يشـــرب

حتى إذا انبـزت الشـمو          ل بمعطفيـــــه تلعب[11]

إن من الظواهر الملاحظة بالأندلس في العصر المرابطي، تلك الثنائية في السلوكيات الاجتماعية لبعضهم. فإلى جانب الورع والتقوى، تحضر مختلف الصور الداعية إلى التلذذ والتمتع. يورد ابن عذاري عن أبيه أن محمد بن طلحة الإشبيلي الذي كان يقوم بالإقراء بإشبيلية، كان شغوفا بالغلمان والتغزل بهم[12].

وبالانتقال إلى العصر الموحدي، نلاحظ أن معظم ما قيل في الشعر المغربي، اتخذ مرجعيته من الدفاع عن العقيدة التومرتية، أو من المكاسب التي حققها الموحدون باعتبارهم مؤسسي أول إمبراطورية وخلافة مغربية منفصلة عن المشرق. وقد حارب عبد المومن بن علي -الذي كان بدوره شاعرا- شعر الغزل الذي

تنقصه العفة والحشمة. ومصداق ذلك رفضه لغزل الشاعر الوشاح ابن غرلة، وطرده لأحد الشعراء من مجلسه بعد تغزله بشاب من أهل أغمات يدعى أبا القاسم بن تسميت[13]، فأحرى أن يسمح هذا الخليفة بشعر الخمريات. وتبدو صرامة الموحدين الأوائل في محاربة الشعر نفسه، خاصة وأن العقيدة التومرتية قامت ضمن ما قامت عليه، على محاربة الخمور وذيوعها، وتجلى ذلك في نبذ معظم الشعراء للمقدمات التقليدية المتعارف عليها في الشعر العربي، كذكر الأطلال والافتتاح بالغزل والتغني بالخمور وبطقوسها، وحتى ما وصلنا من شعر التغزل لم يكن ليخدش العفة[14].

غير أن ثمة ظاهرة مجونية استثنائية في الشعر المغربي في العصر الموحدي، تبرز مع الشاعر الأمير أبي الربيع سليمان. ذلك بأن حوالي 38٪ مما قاله، كان في الغزل والخمرة[15]. وعلى وجه العموم، فإن خمريات أبي الربيع لم تخرج عن نفس المواضيع التي صبّت فيها خمريات أبي نواس. فلمجالس الخمر طقوس يجب أن تراعى كلون الخمرة وأوانيها ووقت احتسائها، كما يجب اختيار الساقي والنديم حتى تكتمل نشوة المجلس. يقول أبو الربيع عن لون الخمور مشبها إياها بلون خد الساقي:

وساق يطوف علينا ضحى ... وكأس المدامة في راحته

وقد أشبهت راحه خــده ... فخلت المدامة من وجنته[16]

وباستثناء "ظاهرة" أبي الربيع سليمان، فالملاحظ أن أغلب ما قيل في شعر الخمرة في العصر الموحدي، نظم خارج المغرب الأقصى، وحتى أبي الربيع الذي يمثل صوتا نشازا في الشعر الموحدي، عاش ببجاية حيث تقلد الولاية، وكان يعقد مجالس اللهو بحضور بعض رجالات الدولة، ولعل هذا الميل إلى المجون كان وراء ضياع بجاية من يده وغضب المنصور عليه[17].

قصارى القول، إن الخمريات لم تمثل إلا نسبة ضعيفة من أغراض الشعر المغربي في العصر الموحدي، لأنه انطلق من أحشاء الدعوة التومرتية التي تأسست -على الأقل من حيث الخطاب- على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فغلب الشعر المذهبي أو المتغني بانتصارات الموحدين وفتوحاتهم. وهذا يدعو إلى عدم تعميم ما ورد في دراسة معاصرة عن "تحرر الشعراء الموحدين وسيادة أحاديث الخمر والغزل بشكل يوحي أن لا وجود لأي التزام ديني واجتماعي"[18]. فالملاحظة تنسحب على الأندلس الموحدية، حيث تراكمت أسباب التحضر، وتَجَذُّر شعر الخمريات، وليس على المغرب الأقصى.

وقد احتفظ العصر المريني بالمغرب ببعض الخمريات، إلا أنها قليلة مقارنة مع ما وصلنا عن باقي أغراض الشعر. وفي الغالب أن ذلك مرتبط بعاملين أساسيين:

- بالرغم من أن المصادر تتحدث عن واقع التعاطي للخمور بين بعض الفئات الاجتماعية، فإن البيئة المغربية المطبوعة بالحشمة، لم تكن تسمح بذيوع شعر الخمريات. والملاحظ -هنا- كذلك أن كل الشعراء الذين كتبوا في هذا الغرض في العصر المريني، أقاموا بالأندلس مدة معينة.

- إن هذا الشعر -على قلته- لم يصل إلينا كله لتحرج أصحابه في إذاعته بفعل الوازع الديني. فقد اشتهر ابن عابد الفاسي بمعاقرة الخمر، لكن المصادر لم تحتفظ له بغير بيت واحد، وهو:

أمن عادة الإنصاف والعدل أن أقصى      لأن زعموا أني تحسيتها صرفا[19]

بل إن التحرج في ذكر الخمريات، يلاحظ بالبيئة الأندلسية التي غلبت عليها أسباب التحضر أكثر. فهذا صاحب نفح الطيب الذي احتفظ بأشعار لأبي البركات ابن الحاج البلفيقي، يكتفي حين عرضه لخمرياته بقوله "وقال في غرض أبي نواس"[20].

لعل من أهم شعراء العصر المريني الذين وصلتنا خمرياتهم، محمد بن يحيى بن عبد الله أحمد العزفي. فقد أورد ابن الخطيب 22 بيتا من قصيدة خمرية له، استهلها بقوله:

دع عنك قول عواذل ووشاة      وأدر كؤوسك يا أخا اللذات

واخلع عذارك لاهيا في شربها      واقطع زمانك بين هاك وهات

وأورد المقّري خمرية أخرى له، مما جاء فيها:

لوميض برق في الكؤوس مليح | وعيون نرجسها تلوح شواخصـا
لي عن عيافة بارح وسنيــح[21] | في الراح والريحان شغل شاغل

ولأبي العباس أحمد بن أبي عزفة المتوفى سنة 708هـ -وهو من أسرة العزفيين بسبتة- شعر في الخمر قال فيه:

فأضاء جنح الليل من أنــواره[22] | عاطيته الكأس الروية موهنـا

كما عرف بفاس الشاعر محمد المكودي المكنى بأبي عبد الله بخمرياته، ومما نظمه:

بعثـت بما فيه رائحة الخمـر | بعثـت بخمر فيه ماء وإنمـا
فنحن بلا سكر وأنت بلا شكـر[23] | فقل عليه الشكر إذا قل سكرنا

والجدير بالإشارة إلى أن العصر المريني عرف كتابات في الطب والنبات لم تخل من الإشارات لطقوس ومجالس الخمر، وما يتعلق بالشراب عموما. ولعل من أهمها ما ورد في كتاب "عمل من طب لمن حب" المنسوب للسان الدين بن الخطيب الذي عرف بانتقالاته بين الأندلس والمغرب الأقصى. فعن بعض العناصر الواجب توافرها ليكتمل الانتشاء بمجالس الخمرة، ألح على "المنظر الحسن اللذيذ "الذي" يفرش بالأزهار ويرش بالطيوب بحسب الفصول" ويرفع عنه "كل ما يغم ويقبض النفس كالوسخ والصنان واللباس القذر"، وينبغي توافر بعض المواصفات في الجلساء "من الندماء والأصدقاء غير أولي الجدال والمنازعة والجهل والغلظة".

كما ينقل ابن الخطيب عن الرازي وابن المدائني بعض المواصفات التي من شأنها الزيادة في إثارة نشوة السكر أو إخفاؤه. فمن أخذ "بالغداة وزن خمسة دراهم لوزا مُرّا مدقوقا فأسبقه وشرب ما شاء لم يسكر" و"من أخذ برز كرفس فدقّه وسفّ منه راحة منع السكر"، أما "الزعفران إذا شرب في الشراب يسكر"، ومن أهم وصفات قطع رائحة السكر "السعد إذا مضغ بعد الشراب كسر رائحته، وإن كان معه كبابة كان أقوى"(24).

## هوامش المبحث الرابع

1- جريدة المغرب، العدد 312، السنة 3 بتاريخ 1939/12/23، ص. 3.

2- الجراري (عباس)، الأدب المغربي، ظواهره وقضاياه، 1979. ص. 79.

3- كنون (عبد الله)، النبوغ المغربي، بيروت، 1975. ص. 53.

4- محمد الفاسي، م. س.

5- عن بواكير الإنتاج التاريخي بالمغرب، يمكن الرجوع إلى: محمود إسماعيل، الفكر التاريخي في الغرب الإسلامي، منشورات الزمن، قضايا تاريخية، رقم 1.

6- إبراهيم الدسوقي، شعر المغرب حتى خلافة المعز، دار الثقافة، القاهرة، 1973. ص. 243.

7- الجراري، م. س. ص. 104.

8- يظهر ذلك من خلال تنديده بثورة اندلعت بالسوس ضد المرابطين، حيث كتب:

فاسأل بأهل السوس واسأل وسل وعن مضل غرهم مضلل.

9- ديوان الأعمى التطيلي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، المكتبة الأندلسية، القصيدة رقم 53.

10- ديوان ابن خفاجة، تحقيق سيد غازي، الاسكندرية، ط 2، ص. 353.

11- ديوان ابن الزقاق، تحقيق عفيفة محمود، دار الثقافة، بيروت، ص. 93–94. والشمول هي الخمر.

12- ابن عذاري، البيان. م. س.

13- انظر هذه الأبيات عند ابن ابي زرع، روض القرطاس، م. س، ص. 205.

14- الشبيهي (حسن)، الجراوي، شاعر الموحدين، ص. 113–115.

15- جلاب (حسن)، الدولة الموحدية، أثر العقيدة في الأدب، 1983، ص. 56.

16- الجراري، الأمير الشاعر، ص. 200

17- المرجع نفسه، ص. 56.

18- علياء أبو مصطفى، ابن سهل الأندلسي، ص. 148.

19- شقور عبد السلام، الشعر المغربي في العصر المريني، قضاياه وظواهره، ط.1، الدار البيضاء، 1996، ص. 272

20- المقري، نفح الطيب، ج.5، ص. 495.

21- المقري (أحمد)، أزهار الرياض، ج 2، ص. 258.

22- مختارات من الشعر المغربي الأندلسي لم يسبق نشرها، تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1986، ص. 175.

23- الإحاطة في أخبار غرناطة، ج. 3، ص. 18.

24- لسان الدين ابن الخطيب، كتاب عمل من طب لمن حب المنسوب، إخراج ماريا كنثيثيون بنيتو، جامعة صلمنكة، 1972، ص. 251-255.



# امتدادات

إضافة إلى المشروبات المسكرة المذكورة آنفا، ظهرت في تاريخ المغرب أصناف أخرى، صنفها البعض ضمن المسكرات، مثل الحشيشة، والشاي، والتبغ. فبالنسبة للحشيشة، سمع الشيخ الآبلي أستاذ ابن خلدون في العلوم العقلية عن قطب الدين القسطلاني قوله: "ظهر في المائة السابعة من المفاسد العظام ثلاث: مذهب ابن سبعين، وتملك الططر واستعمال الحشيشة"[1].

ورغم أن الإشارة لم تحدد المجال الجغرافي المعني باستعمال الحشيشة، فالظاهر أن المغرب الأقصى خلال تلك الفترة، ظل في منأى عن تلك الآفة، وذلك على عكس المشرق. ففي النصف الثاني من القرن السابع، زار ابن سعيد المغربي مصر، وامتعض لما لاحظه من تعاط للحشيشة، بينما لم تكن الظاهرة منتشرة آنذاك بالمغرب. وفي القرن الثامن الهجري، تستوقفنا إشارة صاحب المقصد عن تحريم الحشيشة بالوسط الصوفي المغربي. نقرأ في ترجمة

المتصوف أبي مروان عبد الملك أنه كان "يصنع ليلة المولد طعاما للفقراء يأكلونه... فأتى فقير من المشرق برسم زيارته ومعه جراب من ورق القتيب المعروف عند المستعملين له بالحشيشة... فلما أصبح قال: ليس من الأدب الدخول على شيخ من المشايخ بشيء محرم"[2].

والظاهر أن القرن الثامن الهجري عرف البدايات الأولى لاستعمال الحشيشة بالمغرب الأقصى، خاصة وأن الظاهرة كانت معروفة بالأندلس. فقد أصبحت الحشيشة تفضل بها على الخمور. ومن الأشعار التي قيلت في هذا الشأن ما ينسب للشاعر الغرناطي محمد الحجر الرعيني المعروف بابن خميس (توفي 708هـ):

| | |
|---|---|
| دع الخمر واشرب من مدامة حيدر | معنقة خضراء لون الزبرجد |
| هي البكر لم تنكح بماء سحابة | ولا عصرت بالرجل يوما ولا اليد |
| ولا عبث القسيس يوما بكأسها | ولا قربوا من دنها نفس ملحد |
| وفيها معان ليس للخمر مثلها | فلا تستمع فيها كلام المفند[3] |

كما يبدو أن التعاطي للحشيشة كان منتشرا بإفريقية، فقد اتهم ابن الطواح -الذي كان حيا في 718هـ- أعداءه بالفسق و"التشيع في النبات المعروف بالحشيش"*.

---

* سبك المقال لفك العقال، تحقيق محمد مسعود جيران، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص.207.

غير أن عدوى انتشار الحشيشة سرعان ما انتقلت إلى المغرب الأقصى. ففي نهاية القرن 10هـ/16م، ألف أبو القاسم الغساني كتابه حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار، حيث تحدث عن نبات يسمى شهدانج، ومن خواصه أنه "إذا أكثر من أكله صدع الرأس... وأسكر كما يسكر الخمر ويسمى ورقها المأكول للإسكار عند العامة بالحشيش"[4].

وخلال العصور الحديثة، دخل الشاي والتبغ إلى المغرب الأقصى، وأصبحت جلسات الشاي وطقوسها امتدادا في بعض مستوياتها لجلسات الخمر[5]، بل إن هذا التشابه بين المشروبين، أفرز انقساما بين منتصر لشراب الشاي ورافض له، ولم ير البعض حرجا في تناوله لأنه أبعد ما يكون عن الخمر. ومن الذين أخذوا بهذا الرأي الفقيه الشاعر سليمان الحوات الذي أنشد:

شربنا من الأتاي كل معتـــق ... شرابا حلالا لا نبيذا ولا خمـــرا

على أنه أحلى وأعذب منهمــا ... ولا يذهب العقل النفيس به سكرا

فلو كان في عصر الرشيد وابنه ... لما اكتسبا بالشرب إثما ولا وزرا[6]

بينما نظم الشاعر أبو بكر أحمد بابا التندغي محرما الشاي:

إن الأتاي شبيه خمر هينـــة ... وضراوة والمـــال فيه مبـــذر[7]

وفي سياق التحريم نفسه، أورد حامد بن محمد فتوى طويلة عن التشابه بين الشاي والخمر "في كثير من الأشياء، كقول أهلها

إنها توقف الهموم والأحزان... والكروب وتشرح الصدر، وأنها مقوتة"، كما أنهما يتشابهان في الطقوس واللون والأواني... "فإذا تأملت هذا علمت أن الأتاي يشابه الخمر، وكل ما شرب على شرب الخمر فهو حرام"[8]. وشهد المغرب السجال نفسه لما دخله التبغ منذ البدايات الأولى للقرن 10هـ/16م. وانقسم المفتون بصدد ذلك إلى فريقين. أحدهما يقول بحليته، وفي مقدمتهم الفقيه أحمد بابا التمبكتي، الذي كان مدمنا على التدخين، وأصدر فتوى بكتيب سماه "اللمع في الإشارة إلى حكم طبغ"، واستند في ذلك إلى اجتهادات السابقين من الأئمة والفقهاء، وخصص به قسما للفرق بين الحشيشة والتبغ والخمر، وخلص إلى أن التبغ من النباتات المباحة التي لا تذهب بالعقل ولا تسكر، وذلك على عكس الحشيشة التي يسكر كثيرها، فأباح قليلها الذي لا يسكر، بخلاف الخمر، والفرق أن الخمر نجس والحشيش طاهر. بينما انبرى فريق آخر إلى تحريم التبغ، مثل عبد الرحمن التمنارتي بدعوى أنها تؤدي إلى السكر[9]. وقد ظل العلماء منقسمين بين محرم ومحلل ومتوقف، وبموازاة مع ذلك، استفحل شرب التبغ بالمغرب، واستمر به تيار التدخين الجارف، كما بباقي أنحاء المعمور.

## الهوامش:

1- المقري، نفح الطيب، ج. 5، ص. 247.

2- البادسي، المقصد الشريف، الرباط 1982، ص. 101.

3- من مقدمة محقق نفاضة الجراب. وأما حيدر، فهو متصوف مشهور يقال إنه هو الذي اكتشف هذا النبات المعروف بحشيشة الفقراء. ص. 21.

4- حققه محمد الغربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، ببيروت، 1985، ص ص. 336-337.

5- السبتي (عبد الأحد) ولخصاصي (عبد الرحمن)، من الشاي إلى الأتاي، منشورات كلية الآداب بالرباط، ص. 49.

6- يقصد هنا هارون الرشيد الخليفة العباسي، وقد ذكرت الأبيات في مخطوط "هداية الضال للمامون الكتاني"، نقلا عن المرجع السابق، النص، رقم: 100.

7- المرجع نفسه، النص، رقم: 105.

8- المرجع نفسه، النص، رقم: 60.

9- للمزيد حول هذا الموضوع، يرجع إلى حجي (محمد)، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، ج. 2، ص. 246-266.



# لائحة ببليوغرافية منتقاة

## I- المصادر:


- ابن أبي زرع، روض القرطاس، الرباط 1973.

- ابن تومرت، أعز ما يطلب، الجزائر 1985.

- ابن الأحمر، روضة النسرين، باريز 1917.

- ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت، بدون تاريخ.

- ابن الخطيب: معيار الاختيار، فضالة 1977؛ نفاضة الجراب، البيضاء، تحقيق المختار العبادي؛ الإحاطة، القاهرة 1973.

- ابن خلدون، كتاب العبر، بيروت 1983.

- ابن عذاري، البيان، البيضاء 1985.

- ابن عبد ربه الحفيد، الاستبصار، الاسكندرية 1985.

- ابن غازي، الروض الهتون، الرباط 1952.

- ابن مرزوق، المسند الصحيح، الجزائر 1981.

- الملزوزي، نظم السلوك، الرباط 1963.
- الإدريسي، نزهة المشتاق، بيروت 1989.
- الأنصاري، اختصار الأخبار، الرباط 1969.
- البكري، المسالك والممالك، باريز 1990.
- البادسي، المقصد الشريف، الرباط 1982.
- التادلي، التشوف، الرباط 1984.
- التميمي، المستفاد...، تحقيق محمد الشريف 2002.
- التيفاشي، نزهة الألباب، لندن 1992.
- بروفنسال، مجموع رسائل موحدية 1941.
- مجهول المؤلف، الذخيرة السنية، الرباط 1972.
- المراكشي، المعجب، بيروت 1998.
- الوزان، وصف إفريقيا، الرباط 1980
- الونشريسي، المعيار، الرباط 1981.

## II- المراجع العربية:

- الجراري (عباس)، الأدب المغربي، ظواهره وقضاياه، 1979.
- القبلي (محمد)، مراجعات حول المجتمع... البيضاء 1987.
- حول بعض مضمرات التشوف، ضمن (التاريخ وأدب المناقب) كتاب جماعي، الرباط 1989.

- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي... 1983.
- جلاب (حسن)، الدولة الموحدية، أثر العقيدة في الأدب 1983.
- كنون (عبد الله)، النبوغ المغربي، بيروت 1975.
- شقور (عبد السلام)، الشعر المغربي في العصر المريني، قضاياه وظواهره، ط 1، البيضاء 1996.

## III- المراجع الأجنبية:

- Byrne (E.H), Genoese shipping in the twelfet' and thirteen centuries, Cambridge (Mass), 1930.
- Dufourcq (ch), L'Espagne Catalane et le Maghrib au 13ème et 14ème siècle, P.U.F. 1966.
- Jehel (J), Les Gênois en Méditerranée occidentale, fin 11ème, début 14ème siècle, Paris, 1993.
- Kably (M), Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Paris, 1986.
- Léquément, Le vin africain à l'époque impériale, Antiquité africaine, N° 16, 1980.
- Mas Latrie, traités de paix et de commerce… Paris, 1886.

# محتويات الكتاب




❖ **الفكر التاريخي في الغرب الإسلامي**

محمود اسماعيل

❖ **مستقبل الكتابة التاريخية**

إبراهيم القادري بوتشيش

❖ **ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي**

عبد الإله بنمليح

❖ **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**

الحسين بولقطيب

❖ **البنية الثقافية وقضايا الفكر في المجال العربي الإسلامي**

محمد تضغوت

❖ **المذهب الإسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب**

بوبة مجاني

❖ **الفقراء في المغرب نماذج من القرنين 16 و17**

محمد استيتو

